

الفصل التاسع

الأمان في البنك والتنظيم اللاحق *Bank Safety and Regulation*

قبلما تنتهي من قراءة هذا الفصل سوف تفهم :

- لماذا نحتاج الحكومات إلى وضع تنظيم للاحق للبنوك .
- لماذا يحدث الذعر المصرفي والتهافت على سحب الإيداعات من البنوك
- ماذا يمكن عمله لمنع هذا .

يمكن أن تحدث مشكلات البنوك - الاخفاق ، التهافت على سحب الإيداعات، وحالات الذعر المصرفي - تخریباً خطيراً في الاقتصاد ككل . التخفيض الحاد في الائتمان المصرفي يمكن أن يترك الكثير من دوائر الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم بدون رأسمال عامل ، ومن ثم غير قادرة على الأداء . يمكن أن يؤدي تخریب نظام التسديدات إلى توقف النشاط الاقتصادي العادي . لهذه الأسباب قد كانت البنوك دائماً موضع اهتمام السياسة العامة ، وقد انخرطت الحكومات دائماً في تنظيمها للاحقاً . يمكن تبرير التدخل الحكومي على أساس نوع من إخفاق السوق يطلق عليه " العوامل الخارجية " .

تحدث العوامل الخارجية ، عندما لا يتحمل الأفراد تكاليف كل تصرفاتهم .
يوجد نوعان من العوامل الخارجية يحدثان في دائرة الأعمال المصرفية .
أولاً ، لأن إخفاق البنك يمكن أن يكون مدمراً للاقتصاد ، فإن المصرفين
الذين يتحملون المخاطر التي تبدو معقولة من وجهة نظرهم قد يكون تحملهم
هذا أكثر مما ينبغي من وجهة نظر المجتمع . ومن ثم ، قد يكون منطقياً أن
يتدخل واضعو اللوائح الحكومية للحد من تحمل البنوك للمخاطر المالية .
ثانياً ، تتضمن مشكلات المواءمة والتركيب التي تشكل الأساس في الذعر
المصرفي نوعاً من العوامل الخارجية . عندما اسحب إيداعاتي من البنك ،
فإنني لا أفكر في التأثير على الآخرين . هنا ، أيضاً ، قد يكون تدخل
الحكومات لضمان الاستقرار في النظام المصرفي أمراً مبرراً .

النتظيم اللّاحي المتعقل

Prudential Regulation

النتظيم اللّاحي للبنوك الذي يسعى إلى حماية المودعين ويحد من تحمل
البنوك للمخاطر غير الواقعية يطلق عليه " النتظيم اللّاحي المتعقل " . يأخذ
هذا في حده الأدنى التوثيق والشفافية . يتطلب إنشاء بنك الحصول على
ترخيص من الحكومة ، الذي يمنح فقط إلى أولئك الذين يعتبرون لائقين
وملائمين . يضاف إلى ذلك ، البنوك مطالبة بالكشف عن بياناتها المالية إلى
الجمهور ، وتخضع لتفتيش مراقبين حكوميين للتأكد من أن البيانات المالية
المعلنة صحيحة وحقيقية . بالإضافة إلى هذا الحد الأدنى ، قد تحد اللوائح من
الأصول التي يمكن أن تمتلكها البنوك ، والأنشطة التي يمكن أن تمارسها .
قد تتطلب اللوائح مستوى معين من حجم الاحتياطيات أو رأس المال . ولأن

المنافسة تشجع على اتخاذ المخاطرة ، فإن اللوائح قد تحد من المنافسة بين البنوك بطرق متنوعة على سبيل المثال ، بوضع حدود دنيا وقصوى على أسعار الإيداعات . نمطياً ، تحرك كل أزمة يمر بها النظام المصرفي تشريعاً لائحياً جديداً يفرض قيوداً إضافية . سوف نتناول الأمثلة الأكثر حداثة في هذا الفصل .

التنظيم اللائحي المتعقل ليس فكرة جديدة . إنه وجد مع وجود البنوك . كان فتح بنك في العصور الوسطى يتطلب الحصول على ترخيص من المدينة ، وتوفير ضمانات شخصية . في القرن الرابع عشر ، بعد عدد من حالات الإخفاق المصرفية ، والتي أدت إلى خلافات مع التجار الأجانب ، أضافت مدينة Bruges المزيد من الضمانات الشخصية ، مع كل شكل من أشكال تأمين الإيداعات . في بعض المدن الأوربية ، حاولت السلطات الحد من تعرض البنوك إلى المخاطر بتقييد تملكها للأصول . لمدينة فينيسيا تاريخ طويل في مثل هذه القيود ، بإضافة قيد جديد مع كل أزمة مصرفية . في عقد الثلاثينيات في القرن الرابع عشر (1370) ، وضعت حظراً على الاستثمار في معظم السلع (وخاصة السبائك) ؛ في بداية القرن الخامس عشر قيّدت الاستثمارات في المغارات التجارية إلى مرة ونصف الثروة الشخصية لصاحب البنك . بصفة عامة ، لم تكن هناك حدود على الالتزامات الشخصية للمصرفي (صاحب البنك) بالنسبة للودائع المصرفية . في عام 1360 ، عندما ، توقف مصرفي بارشلونه Francesh Castello عن السداد ، قطعت رأسه أمام مصرفه .

التنظيم اللائحي المتعلق في U.S.

في الولايات المتحدة الأمريكية ، يعود التنظيم اللائحي إلى بداية العمل المصرفي . في القرن التاسع عشر ، فرضت تراخيص إنشاء البنوك متطلبات الشفافية ، القيود على الأصول المسموح بها ، ومتطلبات حقوق الملكية .

اليوم ، بنوك U.S. خاضعة إلى العديد من التشريعات اللائحية ، سواء على مستوى الولاية أو المستوى الفيدرالي . يمثل هذا ميراث معركة تاريخية حول التشريع المصرفي بين الحكومات المحلية والفيدرالية . يعرف هذا النظام من التنظيم اللائحي بأنه ثنائية العمل المصرفي على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي .

تعد الهيئات المنظمة . يوجد الآن . من وجهة نظر التنظيم اللائحي أربع فئات من البنوك ، وشركات الأوعية الادخارية .

1- بنوك ذات ترخيص قومي . بمكتب مراقب حسابات العملة OCC ، ويمنح التراخيص ، يوافق على حالات الاندماج والفروع الجديدة ، يفحص هذه البنوك ، ويمكن أن يغلقها عند الضرورة . يجب أن تكون هذه البنوك أعضاء في نظام الاحتياطي الفيدرالي Fed ، ويجب أن تكون مؤمنة عن طريق الشركة القابضة لتأمين الودائع الفيدرالية FDIC . إنها خاضعة لكل القوانين واللوائح الفيدرالية .

2- بنوك ذات تراخيص الولايات وفي نفس الوقت أعضاء Fed . الهيئات التشريعية في الولايات تمنح التراخيص ، توافق على حالات الاندماج والفروع الجديدة ، وعند الضرورة تغلق هذه البنوك . إنها تفحص أحياناً بواسطة Fed ، وأحياناً أيضاً بواسطة الولاية . يجب أن تكون مؤمنة عن طريق FDIC .

3- بنوك ذات تراخيص الولايات ليست من أعضاء Fed ، ولكنها مؤمنة من FDIC تخضع للتنظيم اللائحي كما في (2) ولكن الفحص يتم بواسطة FDIC .

4- بنوك ذات تراخيص الولايات ، ولكنها ليست مؤمنة من FDIC . تخضع للتنظيم اللائحي كما في (2) ، ولكن الفحص تقوم به الولاية ذاتها.

بالإضافة إلى الفئات السابق ذكرها ، لدي Fed سلطة قانونية على الشركات القابضة المصرفية - استناداً إلى قانون الشركات القابضة المصرفية عام 1956 ؛ وعلى كل الشركات القابضة المالية - استناداً إلى قانون Gramm - Leach- Bliley, 1999 . إن لديه أيضاً سلطة وضع متطلبات الاحتياطي لكل المؤسسات التي تقوم بعمليات محاسبية - استناداً إلى قانون عام 1980 .

في السنوات الأخيرة تحول الميزان في اتجاه الهيئات التشريعية الفيدرالية . بعد التهاافت على سحب الإيداعات لدي شركات الأوعية الادخارية المؤمنة على مستوى الولاية في كل من أوهايو ، ماريلاند ، وجزيرة Rhode في الثمانينيات (1980) ، قد ذبلت شركات التأمين على الإيداعات التي ترعاها الولايات . الآن معظم البنوك وشركات الأوعية الادخارية مؤمنة من خلال FDIC . لقد كان الإسهال في منح التراخيص لشركات الأوعية الادخارية على مستوى الولاية عاملاً مهماً في أزمة تنظيم الادخار والقروض S&L ، ولقد عمق هذا من تخفيض سلطة الولايات في التنظيم اللائحي للبنوك .

هل تعدد الهيئات المنظمة جيد أم سيئ ؟ لقد كان التداخل والخلط في أوراق التنظيم اللائحي للبنوك مثيراً للنقد بسبب مضاعفة وعدم وضوح خطوط السلطة . على سبيل المثال ، إذا وجدت FDIC أحد البنوك الخاضع

لإجراءات فحصها في حالة عسر مالي ، فإنها لا تستطيع غلقة ، ويجب أن تتحول إلى الهيئات التشريعية في الولاية لغلقة . يبدو أن هناك اختلافات جوهرية في جودة الإشراف حتى على المستوى الفيدرالي . يباشر البنك الفحص المالي لأكثر من 97 في المائة من البنوك الخاضعة لإشراف ، بينما FDIC 64 في المائة ، ومكتب OCC 36 في المائة . وجدت إحدى الدراسات أن البنوك الخاضعة لفحص Fed معدل حالات إخفاقها أقل من تلك الخاضعة لفحص OCC . إنها تسجل المعدل الأعلى في حالات الإخفاق . على الرغم من أن نسبة المجموعة الأخرى 33 في المائة من إجمالي البنوك ، فإنها تمثل 73 في المائة من خسائر أموال التأمين على مدى السنوات الخمس السابقة .

تعرضت أيضاً ثنائية الإشراف على الأعمال المصرفية إلى النقد بسبب تنافس الهيئات التشريعية كل منها مع الأخرى في تقديم قواعد مقيّدة أقل . يسمح مثل هذا النظام للبنوك بتغيير تراخيص إنشائها من مستوى الولاية إلى المستوى الفيدرالي أو العكس ، وأنها تفعل هذا لكي تستفيد من الأعباء اللاتحوية . على سبيل المثال ، قبل أن يفرض Fed متطلبات الاحتياطي على كل البنوك ، كانت متطلبات الاحتياطي على مستوى الولاية أقل تشدداً إلى حد كبير . نتيجة لذلك ، تحول الكثير من البنوك إلى تراخيص الولاية وانهارت عضوية Fed . اهتمت الهيئات التشريعية بالبنوك "الخاسرة" ، لأن أي خسارة تؤثر على ميزانياتها وأهميتها . على سبيل المثال ، عندما تحول Chase من الترخيص الفيدرالي إلى ترخيص الولاية في 1995 ، فإن الأتعاب التي فقدها OCC كانت تساوي 2 في المائة من إجمالي ميزانيته .

على الجانب الآخر ، بالنسبة لأولئك الذين يعتقدون بأن التنظيم اللانحي أكثر مما ينبغي ، فإن ثنائية الإشراف على الأعمال المصرفية لها جاذبيتها . تفضل الهيئات التشريعية التخفيض من أعبائها الوظيفية . إنها تخشى أيضاً من اللوم بأنها تسمح للبنوك بالقيام بأشياء تؤدي إلى اضطرابات. نتيجة لذلك ، عندما يطلب منها الترخيص بمنتجات ، إجراءات أو أنشطة جديدة ، فإنها غالباً تفضل أن تقولاً " لا " . ومع ذلك ، عندما تواجه بالمنافسة ، فإن إمكانية فقد الأعمال تتوازن مع أنانية التحفظ . لذلك ، قد فتحت المنافسة بين الهيئات التشريعية الطريق أمام ابتكارات مهمة كثيرة . تقدم ولاية ، سوشيس مثلاً جيداً لهيئاتها التنظيمية الخاصة بشركات الأوعية الادخارية thrifts ، والتي سمحت بما يطلق عليه حسابات NOW ، اختصاراً لمصطلح negotiated order of Withdrawal ، والذي يسمح للمدين بأن يوقع شيك مسحوباته مباشرة إلى بنك الدائن ليتولى الأخير تحصيله لحساب عميله مباشرة ، حتى إذا لم يكن الطرفان عملاء لنفس البنك. مهدت هيئات الولاية التشريعية الطريق أمام التعاملات المصرفية فيما بين الولايات . بدون المنافسة بين الهيئات التنظيمية اللانحية بين الولايات ، فإن البيروقراطية الفيدرالية ، كان يمكن أن تكون أقل مرونة وأقل استجابة .

تنظيم الأعمال المصرفية

خارج الحدود ومتعددة الجنسيات

التنظيم اللانحي المتعلق للأعمال المصرفية خارج الحدود ومتعددة الجنسيات يمثل مشكلة خاصة لأن نطاق السلطة غير مؤكد . من المسئول عن بنك ياباني يعمل بالدولار الأمريكي في لندن ؟ ، هل هو بنك اليابان ، لأن البنك

مملوك إلى يابانيين ؟ هل هو بنك انجلترا ، لأن البنك يعمل في لندن ؟ هل هو Fed ، لأن إيداعات البنك وقروضه بالعملة الأمريكية ؟ بدأت الأعمال المصرفية خارج الحدود بأقل مستوى ممكن من التنظيم اللاتحي والإشراف . تلك كانت القضية كاملة . كان تقسيم المسؤوليات سيئ التحديد . لم يكن واضحاً أي السلطات من المفترض أن تراقب أي البنوك ، أو من الذي كان يفترض أن يدير دفعة البنك الذي ينهار . قد أصبح تقسيم المسؤوليات أكثر وضوحاً بصورة متواصلة نتيجة لسلسلة من الأزمات .

أزمة Herstatt واتفاقية Basel . انخرط بشدة Bankhaus Herstatt بنك ألماني متوسط الحجم ، في الأعمال المصرفية المتعلقة بعملات الإيرو ، ولكنه أخفق في عام 1974 . نتيجة لذلك ، سحب المودعون أموالهم ، وخاصة أولئك الذين من الشرق الأوسط من بنوك الإيرو دولار غير الأمريكية ، وأعادوا إيداعها في بنوك الإيرو دولار الأكبر والأكثر أماناً . تم تفادي مشكلة سيولة خطيرة ، ذلك لأن بنوك الإيرو دولار الأمريكية دارت حول نفسها وأعدت الأموال إلى البنوك التي كانت تفقد إيداعاتها .

استجابة إلى أزمة Herstatt ، اجتمع المصرفيون المركزيون في Basel في عام 1974 لوضع بعض خطوط المسؤولية . لقد وصلوا إلى اتفاق عرف بأنه اتفاق Basel . طبقاً لهذا الاتفاق ، يفترض أن يكون كل بنك مركزي مسئولاً عن الفروع والوحدات التابعة الأجنبية الخاصة ببنوكه الذاتية .

هذا الاتفاق ليس مرضياً تماماً ، بسبب الطبيعة الخاصة بالأعمال المصرفية خارج الحدود . عندما يواجه بنك ألماني فقداً في الإيداعات المحلية

بالإيرو ، فإنه يستطيع أن يجد الأموال عن طريق الاقتراض من البنوك الأوروبية الأخرى . إذا ثبت أن هذا غير كاف ، فإنه يستطيع أن يقترض من البنك المركزي الأوروبي ، الذي يستطيع أن يخلق كل ما يحتاج إليه من عملة الإيرو . ومع ذلك ، عندما يواجه بنك ألماني فقداً في إيداعات الدولار ، فإن البنوك الألمانية الأخرى ، سوف لا تكون مستعدة للمساعدة ، وبنوك U.S. - التي ليست على ألفه بمدى انتمائه - قد لا تكون مستعدة لإقراضه . لدى البنك المركزي الأوروبي احتياطات دولارية ، ولكنه على خلاف Fed لا يستطيع إنشاءها .

نتيجة لذلك ، تنشيء معظم بنوك عملات الإيرو شيكات أمان خاصة بها . إنها عادة تنشيء خطوط ائتمان مع بنوك U.S. ، التي سوف تكون قادرة على السحب عليها عند الضرورة . سوف يعمل البنك الأمريكي الداخلي في خطوط الائتمان بصفته مقرض الملجأ الأخير . غالباً سوف يدفع البنك مقابل خط ائتمان الدولار بتزويد البنك الأمريكي بخط ائتمان تبادلي بعملة الخاصة . بتلك الطريق ، يحقق البنك الأمريكي تغطية أيضاً ، عندما يحدث تهافت على سحب إيداعته من تلك العملة الأجنبية . زاد عدد ونطاق مثل هذه الترتيبات زيادة لافتة بعد أزمة بنك Herstatt .

Banco Ambrosiano . وضعت اتفاق Basel تحت الاختبار نتيجة لأزمة أخرى في عام 1982 . Banco ، بنك إيطالي كبير ، لديه وحدة تابعة في لوكسمبروج . لم تكن هذه الوحدة رسمياً بنكاً ؛ كانت شركة قابضة مالية . أخفقت تلك الوحدة التابعة ، بعد أن اكتشف أنها قد أقرضت ما يقرب من 1.4 بليون دولار إلى شركات "بنماية" تخضع لرئيس مجلس إدارة البنك الإيطالي الأم Banco . لقد اقترضت الوحدة التابعة أيضاً ما يزيد على 500 مليون دولار من بنوك إيرو دولارية متعددة .

دعم البنك المركزي الإيطالي Banco ذاته ، ولكنه رفض أن يدفع ديون الوحدة التابعة ، على أساس أنها لم تكن بنكاً وأنها ليست في إيطاليا . في لوكسمبورج رفضوا أيضاً تحمل المسؤولية ، بنفس المنطق الإيطالي في أنها ليست بنكاً .

نتيجة لفضيحة Banco ، كان هناك قلق كبير في سوق عملات الإيرو ، ولكن ليس ذعراً . ومع ذلك ، اتجه المصرفيون المركزيون مرة أخرى إلى Basel في عام 1983 لقد أنشأوا " لجنة Basel حول الإشراف المصرفي " تتكون من مشرعين للوائح التنظيمية يمثلون 11 دولة كبيرة ، لكي يقترحوا معايير دولية جديدة . وضع المجتمعون معاً خطة لفرض معايير رأسمالية موحدة على كل البنوك ، في كل البلدان الكبيرة .

بنك الائتمان والتجارة الدولية BCCI . تضمنت الأزمة التالية بنكاً متعدد الجنسيات ، وليس خارج الحدود . أسس بنك الائتمان والتجارة الدولية BCCI في عام 1972 ممول باكستاني ومدع من عرب الخليج . بحلول عام 1991 ، كان لديه فروع في 69 دولة ، مع إيداعات أكثر من 20 بليون دولار ، ومودعين أكثر من 1.2 مليون . واجه BCCI عقبات لائحية أمام دخوله المباشر إلى U.S. . لذلك لجأ إلى طرق غير مباشرة إلى أن حصل على خطوط تعاملات مع العديد من البنوك الأمريكية . يتكون BCCI من شبكة دولية معقدة : شركات قابضة ووحدات تابعة . كان يدير كل هذه الخدمة المعقدة ، شركة قابضة في لوكسمبورج ، ولكن عملياتها كانت تجري خارج لندن .

في عام 1991 ، أغلقت أبواب BCCI بفريق إزالة منسق من ممثلين لهيئات تنظيم لائحي في سبعة دول كبيرة . توقفت أيضاً عملياته التشغيلية في الأماكن الأخرى في الحال . جاء تحرك فريق الإزالة استجابة

لأدلة تتراكم عن حالات اختلاس وفساد على نطاق واسع . كان يوفر البنك خدمات مصرفية ، وأخرى ، إلى هيئات تجسس ، إلى الجريمة المنظمة و خاصة تجارة المخدرات ، وإلى الإرهابيين . لقد تعرض البنك إلى النهب والسرقة من كبار موظفيه . ولو وضع المشرعين في وضع حرج ، انفق البنك بدون حساب في صورة رشاوى إلى السياسيين حول العالم . كان من المتوقع أن تزيد خسائر البنك على 5 بليون دولار ، يقابلها خسائر المودعين .

أدى انهيار BCCI إلى تحريك ضغوط جديدة ، من أجل تنظيم لائحي محكم للبنوك الدولية . أصدرت لجنة Basel معايير جديدة في عام 1992 للإشراف على البنوك الدولية . تتبنى هذه المعايير المنهج ثنائي الإشراف . على المشرعين ، واضعي اللوائح التنظيمية في كل من البلد الأم، والبلد المضيف أن يقيم كل منهما جودة إشراف الآخر . إذا وجد البلد المضيف أن إشراف البلد الأم غير مناسب ، يجب أن يستبعد البنك الخاضع للإشراف من العمل في حدودها أو فرض قيود خاصة . إذا وجدت البلد الأم أن إشراف البلد المضيف غير مناسب ، يجب ألا تشجع البنك الرئيسي على تشغيل البنك الأم مع وقف تشغيل المكتب التابع في البلد المضيف .

أزمات السيولة

Liquidity Crises

لقد تقدم التدخل الحكومي في الأعمال المصرفية بصورة جيدة إلى ما وراء التنظيم اللائحي المتعقل الذي ناقشناه حتى الآن . يتمثل السبب في التناقض الملازم لهيكل تنظيم البنك . على أحد الجوانب ، معظم أصوله قروض غير سائلة . على الجانب الآخر ، معظم خصومه إيداعات سائلة قابلة للسداد عند

الطلب أو بناءً على إخطار قصير . تختلق البنوك السيولة أساساً من خلال التجميع التراكمي : تتوازن الإيداعات الجديدة مع المسحوبات إلى حد كبير . يضاف، إلى ذلك ، أنه لدي أي بنك ، كما رأينا في الفصل الثامن ، آليات تدعيم متنوعة لتوفير المزيد من السيولة إذا ثبت أن التجميع التراكمي غير كاف . ومع ذلك ، أحياناً ، قد يكون الطلب على السيولة كبيراً جداً إلى حد أنه يلتهم بالكامل كل هذه الآليات التدعيمية ، وحينئذ يصبح البنك غير قادر على توفير الأموال التي يطلبها المودعون . يطلق على هذا الطلب الكاسح على السيولة التهاقت على سحب الودائع a bank run .

التهاقت على سحب الودائع

من البنوك والذعو المصرفي

يوجد عدد من حالات التهاقت على سحب الودائع من البنوك عند قرب انتهاء القرن العشرين . في U.S. كانت الأزمة الأكثر خطورة ، مع الأعمال المصرفية لبنك New England في عام 1991 ، والتهاقت على سحب الودائع من بنك Continental Illinois في عام 1984 . لماذا يتهاقت الناس على سحب ودائعهم من البنوك ؟ الطريقة الأفضل للفهم أن تتخيل كيف يمكن أن تتصرف شخصياً في نفس الظروف

كيف كان يمكنك أن تتصرف أثناء أزمة conti ؟ ضع نفسك مكان

المسئول في بنك الإيروودولار الذي أقرض بنك Conti في عام 1984 . لأنك أنت شخصياً مصرفي ، فإنك تعرف أن Conti يعتمد أساساً على إدارة الخصوم لتدعيم السيولة : عندما يحتاج إلى تقديية إضافية ، فإنه يقترضهما . كل هذا حسناً وجدياً ، إذا بقى Conti قادراً على الوفاء بجميع ما عليه من التزامات . ومع ذلك ، قد عاني Conti من سلسلة خسائر متلاحقة في

السنوات الأخيرة ، ويوجد بعض الخطر في أن تحمي حقوق ملكيته . إذا حدث ذلك ، سوف لا تكون هناك أموال كافية لتسديد الإيداعات ، وسوف تتعرض إلى فقد بعض أموالك .

ولكن ماذا عن تأمين الإيداعات ؟ أليس الحكومة الفيدرالية ضامنة لإيداعات Conti . نعم ، هي كذلك . ولكنها تضمنها بحد أقصى 100,000 دولار لكل مودع . أنت لديك ودائع 20 مليون دولار . يضاف إلى ذلك ، حالات الاقتراض بالإيرودولار ليست لها تأمين ودائع . من الطبيعي ، أن تكون قلقاً تماماً .

حيث قد انهار موقف Conti ، فقد واصلت تجديد إيداعاتك ، ولو على أساس معدلات فائدة متزايدة . ولكن الآن أصبحت الأشياء أكثر سوءاً إلى حد يكفي لأن تقرر عدم التجديد أكثر من هذا . لماذا لا تأخذ الفرصة ؟ من السهل جداً أن تنقل أموالك إلى بنك آخر ، الذي قدرته على الوفاء بالتزاماته ليست موضع شك . كل ما تحتاج إليه ، أن تطلب سمسارك في تعاملات الإيرودولار . مع تهاني الحارة ، نقد شاركت الآن في التهافت على سحب الودائع من البنك .

لماذا يتهافت المودعون على سحب ودائعهم من البنوك ؟ دعنا نحلل قرارك بسحب أموالك . جزئياً إنه نتيجة إلى عدم التأكد . مقدرة Conti على الوفاء غير معروفة . إنه من الصعب حتى بالنسبة لبنك Conti ذاته ، معرفة ما يمكن أن تساويه محفظته المالية . بصفة عامة قروض البنك غير قابلة للتسويق ، ولذلك ، لا يوجد سعر سوق يمكن أخذه في الاعتبار . يوجد أيضاً عدم تأكد حول مدي ضمانات الحكومة . سوف نرى فيما بعد ، أن الحكومة تغطي غالباً إيداعات غير مؤمنة مثل إيداعاتك . ومع ذلك ، في نفس الوقت ،

في عام 1984 ، كان هناك حالة عدم تأكد ملحوظة ، حول ماذا سوف تفعل الحكومة في واقعة إخفاق Conti .

لنفرض أنك شخصياً واثق بأن Conti لديه إمكانيات الوفاء بالتزاماته . بسبب ارتباطك القوي بالبنك ، لديك معلومات جيدة بأن حسابات Conti تشير إلى قوة أرصده المالية . هل هذا يؤثر على قرارك بسحب إيداعاتك ؟ ليس ضرورياً . إنك تعرف أن أصحاب إيداعات " آخرين " ليسوا متأكدين من مقدرة البنك على الوفاء . قد يفضلون سحب أموالهم . حيث أن Conti يعتمد على إدارة الخصوم للتعامل مع المسحوبات الإضافية ، فإن الشك حول إمكانياته في الالتزام بسداد ديونه قد يكون قاتلاً . قد لا يستطيع البنك اقتراض ما يحتاج إليه لتعويض الإيداعات التي يفقدها . إذا كان الأمر كذلك ، سوف يفشل .

ومن ثم ، عندما يفشل البنك ، قد تتم تصفيته - تباع أصوله لتسديد خصومه ، قد تؤدي هذه التصفية إلى تحطيم القيمة بدرجة كافية لأن تترك للمودعين القليل من أموالهم ، حتى لو كانت حالة البنك كافية لسداد ديونه قبل الإخفاق . بيع الأصول في حالة استعجال يحط من شأنها ويقلل من قيمتها كثيراً .

ومن ثم ، فأنت قلق ، ليس فقط حول حالة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية ، ولكن أيضاً حول كيفية تكبير الآخرين حول حالة البنك . إذا اعتقدت ، مع ذلك ، أن الآخرين ، وهم في اندفاع مضلل سوف يتهافتون لسحب إيداعاتهم من البنك ، فإنه يفضل أن تخرج أموالك منه بسرعة . لذلك ، توجد النبوءة التي تحقق ذاتها ، حول التهافت لسحب الإيداعات . مجرد إشاعة حول عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ، سواء كانت ذات

حكمة جيدة ، أو لم تكن كذلك ، يمكن أن تحدث تهافتاً على سحب الودائع ، والذي يؤدي إلى إخفاق البنك ، ويتركه في حالة توقف عن سداد التزاماته .
إنه من المنطقي بالنسبة لك أن تخرج أموالك بسرعة لسبب آخر أيضاً . عندما يسحب المودعون أموالهم من بنك ، فإن القاعدة " من يأتي أولاً ، يخدم أولاً " . إن البنك سوف يسدد الإيداعات بالكامل بقدر ما يستطيع. لذلك ، المودعون الذين يأتون " أخيراً " لمحاولة سحب إيداعاتهم من بنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ، سوف يتحملون كل الخسارة . يعطيك هذا حافزاً قوياً لكي تكون بين الأوائل .

العدوى : من التهافت لسحب الإيداعات إلى الذعر المصرفي . مع الأخذ في الاعتبار كيف تجري عملية التهافت لسحب الودائع ، يوجد ميل بأن التهافت لسحب الودائع على أحد البنوك يؤدي إلى الاندفاع لسحب الودائع من البنوك الأخرى . يوجد دائماً عدم تأكد حول القيمة الحقيقية لأصول البنوك . يوجد أيضاً تشابه بين البنوك في أنواع القروض التي ترتبها . على سبيل المثال ، عندما كان إقراض LDC شائعاً في أواخر السبعينيات كانت معظم البنوك منخرطة في هذا المجال . وبالمثل مع العقارات التجارية في أواخر الثمانينيات . لذلك ، عندما تسمع بأن أحد البنوك في ورطة مالية ، فإنه ليس غير منطقي أن تفترض أنه ليس بمفرده - أن الآخرين سوف يدخلون إلى نفس النفق ، ونفس المشكلات . يضاف إلى ذلك .

الإخفاق أو التهافت لسحب الودائع من أحد البنوك ، يمكن أن يعمق الوعي بالمشكلات المحتملة ، مما يجعل المودعين أكثر حرصاً ، كما يفعل السائقون عندما يمرون بحادثة . على سبيل المثال ، انهيار BCCI في عام 1991 أدى إلى التهافت على سحب الودائع من عدد من بنوك غير مرتبطة في هونج كونج .

البنوك حذرة جداً حول هذا الميل في المشكلات التي تنتشر من أحد البنوك إلى آخر - تلك الظاهرة التي تعرف " بالعدوى " . لهذا السبب ، فإنها تسارع عادة إلى تقديم يد المساعدة إلى أحد البنوك الذي يتعرض إلى أزمة مالية . على سبيل المثال حاولت البنوك الكبرى دون جدوى لانتشال Conti من أزمته .

في الحالات الأكثر سوءاً ، يمكن أن تفقد الثقة في " كل " البنوك ، وتستولى على المودعين رغبة عامة لتحويل إيداعاتهم إلى نقدية ، يمكن أن يكون لمثل هذا " الذعر المصرفي " آثار خطيرة على الاقتصاد ككل .

لماذا يحدث التهافت على سحب

الودائع من البنوك والذعر المصرفي

توجد قوى دينامية داخلية تجذب معاً كلاً من التهافت على سحب الودائع من البنوك والذعر المصرفي . يوجد عنصر كبير هنا في نبوءة التحقق الذاتي . ومع ذلك ، إنها لا تحدث فقط بالصدفة أو عشوائياً . توجد عوامل كثيرة سوف تحدث أزمة السيولة أكثر احتمالاً . دعنا نتناول بعض هذه العوامل .

الأزمات المالية ودورة الأعمال . عادة يحدث التهافت على سحب الودائع والذعر المصرفي استجابة لخلفية أزمة مالية . عندما تتراكم الأخبار حول المزيد والمزيد من القروض السيئة ، يصبح المودعون أكثر عصبية . في مثل هذا المناخ ، يمكن أن تقجر أية واقعة صغيرة هذا النوع من التهافت على البنوك .

يتمثل السبب الأكثر شيوعاً للأزمة المالية في دورة الأعمال . فترة الازدهار الاقتصادي العام تصل إلى نقطة نهايتها ، والاستثمارات التي كانت تبدو واعدة في الأوقات الجيدة تتحول إلى أن تصبح غير مربحة في الأوقات

السيئة . الأكثر من هذا ، عندما تأخذ سرعة عجلة الاقتصاد في الببطء ، يتوقف ارتفاع الأسعار ، ويظهر الكثير من حالات الفشل . المقترضون الذين توقعوا السداد ببسر وسهولة بالدولارات منخفضة القيمة ، وجدوا أن عبء الوفاء بالالتزامات المالية أكبر من أن يحتمل ، والكثير توقف عن السداد .

يعبر هذا عن السيناريو النمطي للكثير من حالات الذعر المصرفي في القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين . الأكثر حداثة ، ما أسهم به الكساد العالمي في الفترة 1980 - 1982 ، والفترة 1990 - 1991 في خسائر القروض ، وخلق أزمات مالية في بلدان كثيرة .

الدورات الصناعية . يمكن أن تكون الأزمات المالية نتيجة لدورات قطاعات اقتصادية معينة . الدورات الزراعية سبب شائع للأزمات المالية في القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين . أدت إحدى الدورات الزراعية في عقد السبعينيات (1970) إلى فشل كثير من البنوك الصغيرة . الدورات في العقارات التجارية سبب عام آخر من أسباب خسائر القروض - ربما الأكثر شيوعاً . تقترض البنوك المشروعات التنموية ، الذين يبنون على أساس المضاربة في سوق عقارات تجاري مزدهر . يتحول الازدهار إلى كساد ، يتوقف المقترضون عن السداد ، قيمة الضمانات العينية أقل كثيراً من القروض غير المسددة ، وهنا تحقق البنوك خسائر ضخمة . كانت هذه هي القصة في وقت ما ، في معظم البلدان . إنها كانت قصة الأزمات المصرفية في U.S. في عقد الثمانينيات (1980) والتسعينيات (1990) . وهذه كانت العامل المحوري في قصة الأزمات المصرفية في آسيا ، في أواخر التسعينيات (1990) .

التوترات في المنافسة المتزايدة . السبب الشائع الآخر في الأزمة المالية يتمثل في المنافسة الشديدة والمحكمة داخل النظام المالي . عندما تكون

المنافسة قليلة والأرباح سهلة ، عادة تباشر البنوك أعمالها بأمان . ولكن عندما تسخن حدة المنافسة وتتكشم الأرباح ، تبدأ البنوك في انتهاز الفرص. حدث هذا في العشرينيات (1920) ، وتكرر حدوثه مرة أخرى في السبعينيات (1970) ، والثمانينيات (1980) .

كان تفكيك اللوائح المنظمة لأسعار الفائدة وتسهيل القيود على التوسع الجغرافي يعني زيادة ضغوط المنافسة . في الهرولة في اتجاه اقتناص اقتصاديات الحجم ، أصبح التوسع شرطاً للبقاء وسهولة التعامل مع سوق المال ، جعل هنا من هذا الممكن تمويل محافظ القروض المتنامية . أدت ضغوط التوسع إلى تخفيض معايير الإقراض . على سبيل المثال ، " بنك أمريكا " استناداً إلى استراتيجيته في توسيع محفظة قروضه بنسبة 10 في المائة سنوياً كان يكافئ موظفي القروض طبقاً لمبلغ القروض الجديدة التي يحققونها — لم تكن الجودة ، كما يبدو ، ذات أهمية كبيرة . بنك شيكاغو الأول ضاعف قروضه ثلاثة مرات ما بين عامي 1969 ، و 1974 ، ليصبح ترتيبه التاسع بين أكبر البنوك في U.S. ، في عام 1976 ، وجد المراقبون في البنك أن مشكلة قروضه ضاعفت حقوق ملكيته .

بينما لا يمكن إلى حد ما تفادي الأزمات المالية ، فإنه ليس من المستحيل أن تحدث خسائر بدون حدوث ذعر مصرفي . يوجد عدد من العوامل تؤثر على كيفية تقليل البنوك من حدة الأزمات المالية .

هيكل بناء واستقرار الصناعة المصرفية

التفتت المتأثر والاعتماد المتبادل .
النظم المصرفية المختلفة ذات الهياكل التنظيمية المختلفة تبدو مختلفة على نطاق واسع في حساسيتها وتناولها للمشكلات . لقد كانت النظم المصرفية المتفتتة ، والمكونة من بنوك

صغيرة كثيرة هنا وهناك ، تاريخياً أكثر حساسية لحالات التهافت على سحب الودائع والذعر المصرفي ، منها في حالة النظم المصرفية المتكاملة والتي تتكون من عدد قليل من البنوك الكبيرة .

لماذا يقلل التفتيت المتناثر من الاستقرار ؟ أولاً المؤسسات بصفتها الفردية تعتبر أكثر ضعفاً . كونها صغيرة فقد صادرت إمكانياتها في اقتصاديات الحجم الطبيعية . إنها أقل جودة من حيث التنوع ، مما يجعل عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية أكثر احتمالاً . لأن تجميعها التراكمي أقل فعالية ، فإن سيولة البنوك الصغيرة غالباً ضعيفة ، مما يجعلها عرضة للكثير من مشكلات السيولة عند حدوث أزمات .

السبب الآخر لزيادة عدم الاستقرار في حالة التفتيت المتناثر يتمثل في الاعتمادية . تحاول البنوك الصغيرة الخاضعة لنظام مصرفي متفتت أن تمسك باقتصاديات الحجم من خلال الارتباط بين البنوك . إيداعات أحد البنوك المحفوظة في بنك آخر تساهم في تعرض النظام إلى التهافت على سحب الودائع ، وإلى الذعر المصرفي .

ينظر إلى الأموال فيما بين البنوك ، على أنها " أموال ساخنة " جاهزة للفرار عند أدنى إحساس بحدوث أو حتى توقع أزمة مالية . البنوك أيضاً أكثر احتمالاً من المودعين العاديين للسماع بالاضطرابات المالية المتوقعة .

تخفض الارتباطات بين البنوك أيضاً من الاستقرار ، وذلك بنشر المشكلات من بنك إلى آخر . إن إخفاق أحد البنوك ذي إيداعات كبيرة بين البنوك الأخرى يمكن أن يسبب خسائر خطيرة لكثير من البنوك التي تحتفظ بهذه الإيداعات . قد تسبب هذه الخسائر تحفيزاً قوياً لدى المودعين بسحب إيداعاتهم من تلك البنوك .

الأدلة التاريخية حول التفهيم وعدم الاستقرار . إن نظام المراسلة في النظام المصرفي الأمريكي في القرن التاسع عشر كان ، انطلاقاً من سمعته السيئة معرضاً لحالات الذعر المصرفي . تضع البنوك في المدن الصغيرة احتياطاتها لدى البنوك المراسلة في المدن الكبيرة . وهذه تحتفظ بأرصدة احتياطاتها في المراكز المالية وخاصة في " نيويورك " . حولت هذه الاحتياطات في بنائها الهرمي المشكلات المحلية الصغيرة إلى مشكلات على المستوى القومي . التهافت لسحب الودائع من البنوك الصغيرة في المدن الريفية انتقلت إلى مسحوبات ضخمة من البنوك التي ترأسها البنوك الريفية في المدن الكبيرة . البنوك الريفية الأخرى ، خوفاً من حالة الأمن لدى بنوك المدن الكبرى ، سوف تسحب أرصدها أيضاً . تحت هذا الضغط ، بدورها بنوك المدن الكبيرة سوف تسحب ودائعها من بنوك المركز المالي .

النظام المصرفي البريطاني ذو الهيكل التنظيم المتفتت عانى أيضاً من حالات تهافت على سحب الودائع والذعر المصرفي متكررة في النصف الأول من القرن التاسع عشر . ومع ذلك ، مع قرب انتهاء القرن ، وبدأت بواخر موجة من التوحيد ، أصبحت المشكلات أقل تكراراً ، وأخيراً انتهت تماماً . وبصورة متزايدة ، أي بنك يمر بصعوبات ، يمتلكه بنك آخر أكبر ، عادة ، قبل أن يشعر الجمهور بوجود مشكلة .

يوضح الكساد الكبير أهمية أن يعبر الهيكل المصرفي عن الاستقرار . كما قد رأينا ، فقد انهار النظام المصرفي في U.S . ولكن ليس في كل مكان . في كاليفورنيا ، والتي ليس بها قيود على التفريع ، فقد أخفق بنك واحد فقط . على العكس من U.S. لم يكن لدى كندا أية قيود على التفريع في كل أنحاءها . لم تسجل حالات إخفاق لأي بنك .

طرق جديدة لإدارة السيولة والمخاطر

الطرق التي تدير بها البنوك السيولة والمخاطر لها مضامين مهمة على استقرار النظام . يوجد منهجان أساسيان لإدارة السيولة والمخاطر – داخلي وخارجي .

الطرق الداخلية والخارجية لإدارة السيولة والمخاطر . تعتمد " الطرق الداخلية " على إعادة ترتيب بنود كشف الميزانية لتوفير الحماية . يعني هذا بالنسبة للسيولة إدارة الأصول – الاحتفاظ بالنقدية والاحتياطيات الثانوية . فيما يتعلق بالمخاطر ، يعني التطابق بين مواعيد استحقاق والبنود القائمة لكل من الأصول والخصوم ، التنوع ، وحقوق ملكية مناسبة .

تعتمد الطرق الخارجية لإدارة السيولة والمخاطر على الموارد خارج المنشأة ذاتها . بالنسبة للسيولة ، يعني هذا إدارة الخصوم . بدلاً من الاعتماد على سيولتها الذاتية ، فإن المنشأة تعتمد على قدرتها في اقتراض النقدية من مصادر أخرى . بالنسبة للمخاطر ، يعني ذلك التغطية من خلال المشتقات . بدلاً من تخفيض مخاطر مركزها الذاتي ، فإنها تدفع إلى الآخرين من أجل أن يتحملوا المخاطر نيابة عنها .

كيف تحسن الطرق الخارجية كفاءة الأداء . تزيد الطرق الخارجية من الكفاءة المالية . إنها تسمح بالمشاركة في السيولة وبتوزيع المخاطر . عن طريق الاقتراض النقدي بين مؤسسة وأخرى عند الحاجة ، فإن المنشآت المالية تكون قد تقاسمت احتياطياتها فيما بينها . لكل منها الحق المتعارف عليه في سهولة الوصول إلى الكل . بهذه الطريقة يستطيع النظام أن يحول الاحتياطيات المكلفة إلى قصادية إلى حد كبير .

ثانياً ، باستخدام التغطية الخارجية تصبح المخاطر مفتتة على نطاق واسع . إن تجارة المخاطر ، كأى تجارة أخرى ، معرضة إلى أن تنتشر

على مركز كل فرد عضو في تجمع خاص لهذا الغرض . المشاركة في
الخطر مع الآخرين بهذه الطريقة ، تجعل وضع المنشأة خطراً بصورة فردية
وأكثر ربحية بصورة فردية أيضاً .

كيف تخفض الطرق الخارجية من الاستقرار . بينما تحسن الطرق
الخارجية الكفاءة واقعياً ، فإنها يمكن أيضاً أن تخفض من مستوى الاستقرار .
ذلك ، لأن هذه الطرق تعتمد على التجميع التراكمي الذي يمكن أن ينهار .

تعتمد الطرق الخارجية في إدارة السيولة على التجميع التراكمي
للاحتياطيات . بدلاً من أن تعتمد كل مؤسسة على احتياطياتها الذاتية ، فإنها
عند الحاجة تلجأ إلى احتياطيات الكل المتجمعة تراكمياً . يشبه هذا تماماً
التجميع التراكمي للإبداعات لدى أحد البنوك من مودعين مختلفين .

ومع ذلك ، عندما يكون هناك طلب ، ليس من جانب مؤسسة واحدة،
ولكن من النظام ككل سوف ينهار التجميع التراكمي . على سبيل المثال ، في
حالة الذعر المصرفي ، تكون " كل " البنوك تحت ضغط السيولة : لا توجد
بنوك أخرى يمكنك الاقتراض منها . بالنسبة للنظام المصرفي " ككل " ،
توجد فقط إدارة الأصول : يجب أن يعتمد النظام على مصادر السيولة
الداخلية .

يمكن أن يحدث نفس نوع الانهيار مع الإدارة الخارجية للمخاطر .
ربما ، يتمثل المثال الأفضل في إخفاق تأمين المحافظ المالية أثناء أزمة سوق
الأسهم في عام 1987 . الفكرة الأساسية في تأمين المحفظة المالية ، تفادي
الخسائر ببيعها عندما تهبط الأسعار . يمكن أن ينجح هذا مع منشأة بمفردها،
أو مع عدد قليل ، ولكنها لا يمكن أن تنجح مع كل فرد . لو أراد كل فرد أن
يبيع ، لا يوجد أي فرد يشتري .

هذه الانهيارات تعبير عن مشكلات متراكمة . إن ما قد ينجح بالنسبة
لفرد بذاته ، ليس بالضرورة يحقق نجاحاً لكل الأفراد مجتمعين .

الحلول الفردية لأزمات السيولة

Private Solutions for Liquidity Crises

بعد أن رأينا ماهية أزمات السيولة وكيف تحدث ، دعنا نرى الآن ماذا يمكن
أن نفعله في مواجهة مثل هذه الأزمات . قبل أن نرى ما يمكن أن تفعله
الحكومات لحماية الاقتصاد من هذا النوع من المشكلات ، دعنا نرى ما يمكن
أن تحققة المبادرات الخاصة . حيث أن البنوك ذاتها هي الضحايا الأساسية
في التهافت على سحب الودائع ، والذعر المصرفي ، فإن لديها حافز قسوي
للوصول إلى حل . تاريخياً ، قد فعلت البنوك الكثير من أجل تخفيض
احتمالات مثل هذا التهافت ، ومثل هذا الذعر ، ولتخفيض ما يترتب عليها
من ضرر في حالة وقوعه .

جمعيات غرف المقاصة

إخفاق أحد البنوك ، لأنه ينال من الثقة في البنوك الأخرى بصفة عامة ،
يمكن أن يحرك شرارة الاندفاع نحو التهافت لسحب الإيداعات من البنوك
الأخرى . تعطي هذه العدوى تحفيزاً قوياً للبنوك لكي تتكئل في جمعية أمام
هذا المرض اللعين ، والتي سوف تراقب سلوك الأعضاء البنوك كأفراد . في
الواقع ، مثل هذا التنظيم الذاتي كان شائعاً بين البنوك ، قبل أن يحل التنظيم
الحكومي اللاتحي محله .

تمثلت آلية هذا الترتيب الذاتي في " جمعية غرف المقاصة " . أنشئت غرف المقاصة لغرض آخر مختلف تماماً . ومع ذلك ، عندما أقيمت وفرت إطاراً طبيعياً للتنظيم الذاتي .

يستطيع البنك أن يلتحق بعضوية غرفة المقاصة إذا لَبَّى معايير معينة. زادت عضوية غرف المقاصة من الثقة في البنك ، وجعلته جذاباً للإيداعات . هذه الميزة ، بالإضافة إلى عمليات المقاصة الفعلية ، جعلت تكاليف العضوية جديرة بالإنفاق .

أنشئت أول غرفة مقاصة في عام 1854 في مدينة نيويورك . لكي يكون البنك عضواً ، كان يشترط لإيقل رأسماله عن 500.000 دولار (مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت) ، وكان عليه أن يفتح دفاتره أمام غرفة المقاصة للفحص . أدى نجاح غرفة مقاصة نيويورك إلى التقليد في كثير من المدن الأخرى : بحلول عام 1913 ، كان هناك 162 غرفة مقاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

المساعدة المتبادلة وتوفير السيولة . كانت غرفة المقاصة تفعل أكثر من مجرد مراقبة أعضائها . كان عليها أن تنظم مساعدة متبادلة في حالة الأزمات . إذا كانت المشكلة محلية ، هرولة لسحب الودائع من أحد البنوك أو عدد قليل من البنوك ، تجتمع غرفة المقاصة لكي يقرض الأعضاء الآخرون إحتياجات للبنك أو البنوك الخاصة للضغوط المالية . بسبب الخوف من العدوى ، كانت البنوك الأخرى على استعداد تام للمساعدة .

إذا تحولت الأزمة إلى ذعر مصرفي كامل ، كان على غرفة المقاصة أن تتحرك دفاعاً عن النظام بكامله . كانت الخطوة الأولى تتمثل في أن تصبح الجمعية بكل أعضائها من أجل تقديم الائتمان للبنوك بصفتها الفردية . يتوقف نشر المعلومات عن البنوك بصفتها الفردية أيضاً . إنما ،

كان يعلن على الجمهور ميزانية موحدة عن البنوك أعضاء جمعية المقاصة ككل للتعبير عن سلامة النظام ووحدته .

عندما كان يفشل هذا في استرداد الثقة ، كانت غرفة المقاصة تزيد من سيولة البنوك الأعضاء عن طريق " شهادات القروض " . صدرت هذه الشهادات إلى البنوك ، مقابل الضمانات المادية ، وقد كانت تستخدم بدلاً من النقدية لتسوية التسديدات فيما بين البنوك . بذلك تحررت احتياطات البنوك النقدية للتسديد إلى الجماهير . كانت تصور بعض الشهادات في مبالغ صغيرة ، ويستخدمها الجمهور كعملة متداولة . أثناء الذعر المصرفي في عام 1907 ، ما يقرب من 500 مليون شهادة بديل نقدي أصدرتها غرفة المقاصة ، بالإضافة إلى 3 مليار دولار عملة متداولة في ذلك الوقت .

تعليق القابلية للتحويل . في حالات الذعر الشديدة ، أثبتت الإجراءات التي ذكرت سابقاً عدم ملاءمتها . استمر نزيف الإحتياطيات إلى النقطة التي لم تستطع عندها البنوك تحويل الإيداعات إلى نقدية . في مثل هذا الموقف ، يمكن أن تعلن غرفة المقاصة تعليق عملية التحويل لدى كل البنوك الأعضاء في الجمعية . سوف يتم تقييد سحب المودعين للنقدية في حدود مبلغ معين يومياً (فيما عدا أصحاب الأعمال الذين يحتاجون إلى نقدية لدفع الأجور) . على الرغم من تعليق التسديدات ، فإنه يمكن استخدام الشيكات بطريقة طبيعية ، وتجرى أيضاً عمليات المقاصة كما هو مخطط لها . أثناء فترة التعليق يجرى التعامل مع الإيداعات بخضم عند تحويلها إلى نقدية . يعني ذلك ، إنك إذا دفعت بالشيكات ، عليك أن تدفع أكثر منه في حالة الدفع نقداً .

لقد كان تعليق القابلية للتحويل ضاراً بالتأكيد . لقد قلل من ثقة الجمهور في النظام المصرفي ، حيث ألقى بظلال الشك على قدرة البنوك في

توفير السيولة عندما تكون السيولة مطلوبة بإلحاح . ومع ذلك ، كان هذا الإجراء أخف الأضرار . بدون التعليق ، كان يمكن أن ينهار النظام المصرفي تماماً ، ومن ثم تتسع دائرة الضرر إلى حد كبير .

الضمانات الشخصية

بالطبع ، الوقاية خير من العلاج . بدلاً من التعامل على سحب الإيداعات بصورة جماهيرية أو مع الذعر المصرفي عند حدوثه ، من الأفضل منع هذا الحدوث في المقام الأول . إحدى الطرق إلى هذا تتمثل في تقديم ضمانات إلى المودعين ضد الخسارة . إذا عرف المودعون أنهم محميون ، سوف لا يكون لديهم سبب للمشاركة في التهافت على سحب الودائع .

نظم تأمين الودائع في الولايات . لهذه الغاية نظمت ولاية " نيويورك " صندوق أمان لحماية بنوكها في عام 1829 . كان على البنوك أن تقدم الإسهامات التي يمكن استخدامها لتوفير الضمانات اللازمة للدائنين إذا أخفق أحد البنوك الأعضاء . عملياً ، كان على البنوك أن توفر ضماناً متبادلاً لخصوم كل منها إلى الآخر . كان أداء هذا الصندوق جيداً في تخفيف حدة الذعر على المستوى القومي في عام 1837 . ولكن بعض حالات الإخفاق الأكبر في عام 1841 ، قد أتت على معظم إحتياطيات الصندوق ، وقد انتهى دوره على مراحل .

مشكلات الضمانات الخاصة . تعاني الضمانات الخاصة من ثلاث مشكلات خطيرة . المشكلة الأولى أنها غير موثوق بها بدرجة كافية : الضمانات مدعمة بالقليل من الإحتياطيات ، والتي يعرف الأفراد أنه من السهل تبخرها مع الخسائر الكبيرة . اتضح هذا جلياً مع صندوق أمان

نيويورك ، والأكثر حداثة مع التأمين الذي تدعمه الولاية في كثير من الولايات الأمريكية .

غطت هيئة تأمين الودائع في ولاية أوهايو 4.1 بليون دولار ودائع مع صندوق احتياطيات 123 مليون دولار . في عام 1985 ، إخفاق شركة واحدة من مؤسسات الأوعية الادخارية في أوهايو أنت على كل أموال الصندوق . حدث نفس الشيء في جزيرة Rhode مع " شركة Heritage للقروض والاستثمار " . عندما رأي المودعون أن الصناديق الضامنة لم تغط التسديدات تهاقتت على سحب أموالها من البنوك التي تغطيها الصناديق ، على الرغم من أن البنوك كانت قوية مالياً .

المشكلة الثانية. مع صناديق الضمان الخاصة أنها لا تستطيع أن تضمن السيولة . عندما يخفق أحد البنوك ، عادة لا يخسر المودعون جزءاً كبيراً من أموالهم (من 5 – 10 في المائة فقط) . يتمثل الخطر الحقيقي في حالة تصفية البنك . عندما تكون حالات الإخفاق منتشرة ، فإن صناديق الضمان الخاصة تفتقر إلى موارد تسديد الإيداعات بسرعة . وحتى إذا كانت حكومة الولاية تقف وراء الصندوق وتدفع الخسائر من إيرادات الضرائب ، فإن العملية تأخذ وقتاً طويلاً نسبياً – قد يستغرق ذلك سنوات .

المشكلة الثالثة. مع الضمانات – سواء خاصة أم عامة – يعبر عنها بمصطلح المجازفة الأخلاقية . إذا كانت خصوم إحدى المؤسسات مضمونة ، يصبح لدى الدائنين القليل من الحماس لمراقبتها . يستطيع المالكون حينئذ اتخاذ المخاطرة الكبيرة بدون عقاب . عندما يفعلون هذا يزيدون من معدل الإخفاق ، وفي النهاية يمكنها إفلاس ليس فقط المؤسسة المدينة ولكن الضامنة أيضاً . تلعب مشكلة المجازفة الأخلاقية ، دوراً محورياً في إخفاق صناديق

تأمين الولاية . لدينا الكثير لنقوله عندما نتناول التأمين الفيدرالي للودائع فيما بعد في هذا الفصل .

مقرض الملجأ الأخير *A Lender of Last Resort*

بالإضافة إلى دور الحكومة في التنظيم اللائحي والإشراف ، فإنها تستطيع إنشاء مؤسسات تصمم لتدعيم الاستقرار . لقد رأينا أن المحاولات الخاصة لخلق مثل هذه المؤسسات قد واجه ثلاث مشكلات - الموثوقية ، السيولة والمجازفة الأخلاقية . لدى الحكومة مزايا ملحوظة مع المشكلتين ؛ الأولى والثانية ، ولكن ، كما غالباً نرى ، ليس مع الثالثة .

تأتي ميزة الحكومة من قدرتها غير المحدودة على خلق الأموال . عندما تقبل خصوم الحكومة كأموال ، فإن وعودها لتوفير الأموال موثوق بها تماماً . لأن الحكومة تستطيع إنشاء كمية أموال كما تريدها ، فإن خزائنها سوف لا تنفذ أبداً . السيولة بالنسبة لها ليست مشكلة أيضاً .

تستطيع الحكومة استخدام قدرتها على خلق الأموال لتزويد النظام المصرفي بالسيولة في حالة الأزمات . يقال للمؤسسة التي تفعل هذا مقرض الملجأ الأخير .

جذور مقرض الملجأ الأخير

ظهرت فكرة مقرض الملجأ الأخير في بريطانيا في القرن التاسع عشر . مرت بريطانيا بسلسلة من حالات الذعر المصرفي في النصف الأول من ذلك

القرن . في مناسبات عديدة ، كانت هذه الحالات أكثر سوءاً نتيجة ردود فعل " بنك إنجلترا " .

كان " لبنك إنجلترا " حينئذ مركز متميز ، على الرغم من أنه مؤسسة خاصة . إنه كان يعمل كضامن اكتتاب لأوراق الدين الحكومي ، وكانت معظم أصوله سندات حكومية في مقابل خدماته إلى الحكومة ، منحته الحكومة احتكار إصدار أوراق البنكنوت في لندن والمناطق التابعة لها ، بالإضافة إلى امتيازات أخرى . حجم وأمان البنك دفع البنوك الأخرى إلى حفظ احتياطياتها من الذهب لديه . ومع ذلك ، في أوقات الأزمات ، بدلاً من مساعدة البنوك الأخرى بإقراضها ، فإنه عمل على حماية احتياطياته فقط .

نتيجة مواقف سيئة للبنك في عام 1866 ، مرر البرلمان تشريعاً جديداً يطلب من البنك تحمل مسئولية توفير السيولة في حالة الأزمات . بعد هذا التشريع لم تظهر في بريطانيا حالات ذعر مصرفي . أوقفت إجراءات البنك التناقم في حالات الذعر أعوام 1878 ، 1890 ، وأيضاً 1914 .

تبنيت بلدان أخرى ترتيبات مماثلة . في نهاية القرن التاسع عشر ، كان لدى معظم الاقتصاديات المتقدمة بنك مركزي يقوم بدور مقرض الملجأ الأخير .

ما يجب أن يفعله مقرض الملجأ الأخير

مبادئ تشغيل بنك إنجلترا ، ومقرضي الملجأ الأخير الآخرين ، جاءت نتيجة اقتراحات اثنين من علماء الاقتصاد البريطانيين : Henry Thornton and Walter Bagehot . يمكننا تلخيص هذه المبادئ كالآتي :

- 1- يجب أن يقرض مقرض الملجأ الأخير فقط مقابل ضمانات جيدة .
- 2- يجب أن يقبل كل الضمانات الجيدة .

3- يجب أن يتقاضى سعر فائدة كبير على قروضه .

4- يجب أن تكون هذه السياسات معروفة للجمهور .

يوضح المبدأ (1) بجلاء أن مقرض الملجأ الأخير سوف يساعد البنوك التي تعاني من " ضعف السيولة " وليست " المتوقفة عن السداد " .
البنك القادر على السداد لديه أصول تستحق أكثر من قيمة إيداعاته . إنه يستطيع استخدام هذه الأصول كضمانات مع مقرض الملجأ الأخير ، ويقترض ما يحتاج إليه لتسديد كل التزاماته . البنك غير القادر على الوفاء بالتزاماته ، لديه أصول تقل قيمتها عن التزاماته تجاه المودعين . لذلك ، سوف لا يكون قادراً على الاقتراض بما يكفي لتسديد كل التزاماته . إنه سوف يخفق وسوف يتعرض مودعيه للخسارة .

يحمي المبدأ الأول مقرض الملجأ الأخير من المجازفة الأخلاقية . في غياب متطلبات الضمان الجيد ، يستطيع البنك الذي في مأزق دائماً أن يقترض مبالغ كافية لتسديد مودعيه . إن ديونه بالنسبة لمودعيه سوف تتحول ببساطة إلى دين إلى مقرض الملجأ الأخير . ومن ثم ، عندما يخفق البنك ، فإن مقرض الملجأ الأخير وليس المودعين ، هو الذي يتحمل الخسارة . حيث أن المودعين سوف لا يتحملون أية خسارة عند إخفاق بنكهم ، سوف لا يكون لديهم دافع لمراقبتها . وعندما تتحرر البنوك من التأكيد عالى قدرتها للمودعين ، فإنها تستطيع أن تكون أكثر جرأة في تتبع المشروعات الأكثر إيرادات حتى مع خطورتها ، وتمرر التكاليف إلى مقرض الملجأ الأخير . وجود الضمانات الجيدة يستبعد هذا النوع من السلوك .

يؤكد المبدأ (2) ، على أن كل بنك قادر على الوفاء بالتزاماته ، سوف لا يسمح بتعرضه للإخفاق بسبب السيولة . بدلاً من تصفية أصوله بأسعار البيع المستعجل سوف يستطيع مثل هذا البنك أن يقترض مقابل تلك

الأصول بأسعار السوقية العادلة . إدراك هذه الحقائق لا يعطي المودعين مبرراً لسحب إيداعاتهم ، حتى لو فعل هذا مودعون غير مدركين لها . يجعل هذا التهاافت على سحب الودائع أقل احتمالاً . الأكثر من هذا ، إذا وجد تهاافت لسحب الودائع على أحد البنوك السليمة ، سوف لا يخلق به أذى .

يضمن المبدأ (3) أن مقرض الملجأ الأخير هو حقيقة الملجأ الأخير . لقد رأينا أن إدارة السيولة مكلف . إذا كانت السيولة متاحة فعلياً بتكلفة منخفضة من مقرض الملجأ الأخير ، لماذا الانشغال بالبدائل الأكثر تكلفة ؟ إذا كان على البنوك أن تعتمد كلية على مقرض الملجأ الأخير بالنسبة لسيولتها ، فإنها سوف تحتفظ بأقل القليل من الأصول السائلة ، وسوف تتخفف سيولة النظام المتأصلة في بنائه . إذا كان الإقراض من الملجأ الأخير مكلفاً ، سوف تعتمد البنوك على مواردها الذاتية لإدارة سيولتها بصورة طبيعية ؛ فقط البنوك التي ليس لديها اختيار آخر سوف تذهب إلى مقرض الملجأ الأخير .

يشير المبدأ (4) بأنه لتعظيم فوائد وجود مقرض الملجأ الأخير ، يحتاج الجمهور إلى معرفة حقيقة وجوده . معرفة أن مقرض الملجأ الأخير مستعد لتقديم الدعم اللازم يزيد من ثقة الجمهور ويقلل من احتمالات الذعر المصرفي . أي شك حول نوايا أو التزام مقرض الملجأ الأخير يقلل من شأنه .

Fed بصفته مقرض الملجأ الأخير

في نهاية القرن التاسع عشر كانت U.S. الدولة المتقدمة الوحيدة بدون مقرض الملجأ الأخير . بينما قد أصبح الذعر المصرفي من العجائب التاريخية في معظم البلدان الأخرى ، فإنه استمر يحدث بصورة متكررة في U.S. . إن

حالة الذعر في عام 1907 والكساد الذي ترتب عليها كانت سبباً بصورة لافتة ، وأدت إلى صرخة مدوية من أجل الإصلاح .

إتشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي . بعد مناظرات ساخنة ، ومفاوضات

سياسية طويلة وافق الكونجرس على قانون الاحتياطي الفيدرالي عام 1913 لإنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي . لم يكن ما ظهر إبداعاً في صورة تقليد البنك المركزي الأوروبي القوي . كانت هناك معارضة واسعة من " حزب الشعب الأمريكي " خوفاً من تركيز السلطة ، ومن آلاف البنوك الصغيرة خوفاً من تنظيم لاتي أكثر تشدداً . بدلاً من ذلك ، كان نظام الاحتياطي الفيدرالي شيئاً ما أكثر ضعفاً وأقل مركزية .

نشأ Fed أساساً باعتباره شبكة من البنوك المراسلة وغرف المقاصة التي تديرها الحكومة . تم إنشاء عدد 12 بنكاً احتياطياً فيدرالياً على المستوى القومي ، مع مجلس تنسيق للاحتياطي الفيدرالي في واشنطن . كان ينظر إلى بنك Fed المحلية باعتبارها مخازن آمنة لودائع بنوك الولايات المحلية . إنها كانت لكي تحل محل البنوك المراسلة سيئة السمعة في نيويورك التي استخدمت إيداعات بنوك الأرياف لتمويل المضاربة في أسواق الأسهم .

أعطيت البنوك المحلية معظم السلطات داخل النظام : كان المجلس في واشنطن ضعيفاً كان مطلوباً من البنوك القومية أن تلحق بالنظام ، وكان من المأمول أن بنوك الولاية سوف تصبح أعضاء بصورة تطوعية .

كان من بين مسؤولية البنك توفير " عملة مرنة " - تلك التي تسمى طلب الجمهور لتحويل أموال البنك إلى عملة في أوقات الأزمات وخاصة حالات الذعر المصرفي . لتحقيق هذا الهدف ، أعطى البنك صلاحية إصدار شكل جديد للعملة - أذون الاحتياطي الفيدرالي . كانت هذه الأذون مستهدفة في أن تحل محل أوراق البنكنوت القومية ، والعملة الأمريكية التي كان يطلق

عليها خضراء الظهر greenbacks . بينما كانت أذن الاحتياطي الفيدرالي قابلة للتحويل إلى ذهب عند الطلب ، كان من المأمول أن وضع الثقة والتدعيم الكامل من حكومة U.S. سوف يجعل قبول هذه العملة جماهيرياً يصل إلى مستوى الذهب ذاته .

استطاعت البنوك الأعضاء الاقتراض من Fed مقابل ضمانات . ومع ذلك ، كانت الضمانات الوحيدة المقبولة تتمثل في الأوراق المالية التجارية . كانت قدرة Fed على الإقراض أكثر تقييداً من خلال متطلبات الاحتياطي المفروضة عليه . كان عليه أن يحتفظ بإحتياطيات ذهب بما لا يقل عن 35 في المائة من ايداعاته ، و 40 في المائة مقابل إصداراته من أذن الاحتياطي الفيدرالي (الباقى يمكن أن يكون إما ذهباً أو أوراقاً تجارية).
الاختبار الأول لنظام Fed . جاء الاختبار الخطير الأول للنظام في عام

1929 ، عندما أطلق انهيار سوق الأسهم سلسلة من حالات الذعر المصرفي. خسر Fed هذا الاختبار بصورة لافتة . بينما توسع في إقراضه لتخفيف حدة الضغط ، كان هذا التوسع أبعد قليلاً مما هو مطلوب . كان فشل البنك يعود جزئياً إلى الارتباك وعدم الخبرة . كان تقسيم السلطة بين بنوك الاحتياطي الفيدرالي المحلية ومجلس الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن غير واضح ، كما لم يكن لدى موظفي Fed الخبرة لإدارة بنك مركزي أثناء الأزمة . ومع ذلك كانت الأسباب الرئيسية لإخفاق Fed عبارة عن القيود التي كانت تحد من قدرته على الإقراض .

كانت إحدى المشكلات ربط الاحتياطي بالذهب . عندما أخرجت بريطانيا الجنيه الإسترليني من دائرة الذهب ، كان هناك خوف أن تحذو الولايات المتحدة حذوها . أندفع الأجانب إلى تحويل دولاراتهم إلى ذهب . لكي يحمي Fed احتياطياته من الذهب رفع أسعار الفائدة (بالأسعار الأكثر

ارتفاعاً ، كان الأجانب أكثر استعداداً لترك إيداعاتهم في U.S.) . ولكن أسعار الفائدة المرتفعة جعلت من الصعب على البنوك أن تقترض . جاءت المشكلة الأكبر من قبول الأوراق التجارية كضمان للاقتراض . حيث تشكل الأوراق التجارية جزءاً صغيراً من أصول كثير من البنوك ، فقد أصبحت البنوك غير قادرة على الاقتراض من Fed بالمبالغ التي تحتاج إليها .

نتيجة لإنشاء Fed ، فإن الترتيبات التي كان يجريها القطاع الخاص للتخفيف من وقع الأزمات قد تفككت . عندما فشل Fed في توفير التدعيم اللازم ، أخفقت البنوك بأعداد غير مسبوقه . وصلت الثقة في النظام المصرفي إلى المستويات الدنيا غير المسبوقة .

ما بين عام 1929 ، و1933 زاد الجمهور من احتفاظه بالعملية بنسبة 50 في المائة ، بينما انكمشت الإيداعات الشيكية بنسبة الثلث . استجابة البنوك إلى هذا الضغط بزيادة احتياطياتها الخاصة من 15 في المائة في عام 1930 إلى 22 في المائة في 1932 . أدى التناقض الناتج في كمية الأموال إلى هبوط الأسعار والتشدد في الائتمان . هنا اندفع الاقتصاد إلى حالة الكساد .

المحاولة الثانية . ترتب على انهيار النظام المصرفي ، وفشل Fed في السيطرة عليه ظهور موجة من التشريعات المصرفية الجديدة في عقد الثلاثينيات (1930) . تغير هيكل Fed التنظيمي . أنشئ مجلس إدارة جديد من محافظي البنك في واشنطن وأعطى صلاحية رقابية واضحة . حدث توسع في تعريف الضمان المقبول ليضم الأوراق المالية الحكومية ، وسلسلة واسعة من أصول البنك . أوقفت القابلية للتحويل إلى ذهب مؤقتاً ، ثم أعيدت ولكن بصورة أكثر تقييداً .

انطلاقاً من هذه الإصلاحات ، قد أدى Fed وظيفته في الإقراض كملجأ أخير على نحو يدعو للإعجاب ، عندما قد كانت السيولة في النظام المصرفي مهددة ، فقد أقرض Fed بسخاء .

على سبيل المثال ، في عام 1974 ، أخفق Franklin National ، مع مبلغ ضخم من NCDs غير مسدد . نتيجة لذلك قد جف سوق NCD : زادت علاوة أذون الخزانة من 45 نقاط أساس b.p. إلى 470 b.p. ، وكان هناك خطر بأن بعض البنوك ، قد لا يستطيع الاقتراض كلية . زاد Fed على الفور إقراضه الذاتي ليحل محل الأموال التي لم تستطع البنوك مؤقتاً اقتراضها من سوق المال . وبالمثل ، في حالة إخفاق بعض البنوك مثل Continental ، وبنك New England سارع Fed إلى توفير السيولة اللازمة.

شباك (نافذة) الخصم

بصفته مقرض الملجأ الأخير ، يقف Fed جاهزاً للإقراض مقابل ضمان ملائم إلى البنوك التي تمر بحالات اضطراب مالي . يضاف إلى ذلك ، أنه يرتب أيضاً قروضاً متنوعة ليست ضمن حالات الطوارئ . يتيح Fed ما يطلق عليه " ائتمان الضبط " للبنوك التي تواجه صعوبات مؤقتة في تلبية متطلبات احتياطياتها ؛ مثل هذه القروض عادة لمدة أيام معدودة . الائتمان الممتد متاح لفترات أطول أمام المؤسسات الصغيرة ذات الطلب الموسمي على الائتمان ، والتي ليست مؤهلة للاقتراض من سوق المال - على سبيل المثال ، البنوك الزراعية الصغيرة والبنوك الصغيرة في الأماكن السياحية . الائتمان الممتد متاح أيضاً للبنوك المضطربة مالياً . على سبيل المثال ، بعد

التغلب على الأزمة الرئيسية استمر Fed في إقراض Continental على مدى شهر في شكل ائتمان ممتد .

يطلق على الاقتراض من Fed ، الاقتراض من "شباك الخصم" ، والسعر الذي يتقاضاه "سعر الخصم" . اعتادت البنوك على الإقراض عن طريق خصم الأوراق التجارية - شرائها بخصم من قيمتها . اليوم ، معظم إقراض Fed في شكل "سلف" مقابل ضمانات . على الرغم من التغير في الأشكال ، لا يزال يطلق عليها "قروض شباك الخصم" .

تقدم البنوك حالياً الأوراق الحكومية في U.S. كضمان . نظام الإدخال الإلكتروني جعل من السهل انتقال ملكية هذه الأوراق ذهاباً وإياباً (انظر الفصل الثاني) .

الاقتراض من خلال شباك الخصم كان قاصراً على البنوك أعضاء نظام الاحتياطي الفيدرالي . ومع ذلك ، في عام 1978 ، امتد ليشمل كل مؤسسات الإيداع .

ترتب قروض الخصم بنوك الاحتياطي الفيدرالي . رسمياً يضع مجلس إدارة كل بنك أسعار الخصم الخاصة به ، والتي يوافق عليها مجلس المحافظين . وعملياً ، يضع المجلس الأخير كل الأسعار التي هي نفسها في كل البنوك التابعة ، لكل أنواع القروض .

فيما يتعارض مع المبدأ الثالث من المبادئ الأربعة المذكورة سابقاً ، عادة ، يضع Fed سعر الخصم أقل من أسعار السوق . لمنع اقتراض مبالغ كبيرة بهذه الأسعار المخفضة ، فإن Fed يحد من المبالغ التي يمكن أن تقترضها البنوك . إنه يضع تعليمات للحدود القصوى للإقراض بتلك الأسعار .

ضمانات الحكومة للبنوك

Government Guarantees of Banks

إخفاق Fed في عقد الثلاثينيات (1930) ، بالإضافة إلى الرغبة في إصلاح Fed ذاته ، فتح الباب أمام اقتراح تم تداوله منذ نهاية القرن - تأمين إيداعات Fed .

التقديم إلى تأمين إيداعات Fed . بسبب التجربة غير السارة مع تأمين الولايات للإيداعات في عق العشرينيات (1920) ، فقد واجه المشروع الفيدرالي معارضة قوية . كانت إدارة " روز فيلت " وكثير من المشرعين مهتمين جداً بالمجازفة الأخلاقية . ليس لدى أي بلد آخر تأمين ودائع : لم ير أحد أنها ضرورية أو مرغوبة .

وقفت البنوك الكبيرة بصلابة أيضاً في وجه تأمين الإيداعات . إنها ترى بأنها موجة سياسية مصممه من أجل أن تدفع البنوك السليمة خسائر البنوك الفاشلة (البنوك الصغيرة) .

مع أخذ هذه النقائص الواضحة في الاعتبار ، من الذي يدعم تأمين الإيداعات الفيدرالية ؟ المؤيدون هم الذين يرغبون في المحافظة على هيكل النظام المصرفي القائم . إنهم فهموا بأن تأمين الودائع الفيدرالية هو الطريق الوحيد لمنع اختفاء وحدات البنوك الصغيرة .

بسبب اقتصاديات الحجم ، البنوك الكبيرة أكثر أمناً من البنوك الصغيرة . هنا يعطيها ميزة تنافسية كبيرة في جذب الودائع . ولكن تأمين الإيداعات يجعل الأمان غير ملائم للمودعين ويسلب البنوك الكبيرة ميزتها التنافسية . حيث الأمان لم يعد موضع اهتمام ، فإن المودعين لا يجدون فرقا كبيرا في وضع إيداعاتهم مع بنك صغير أو كبير .

ما بين عامي 1886 ، 1933 ، كان أمام الكونجرس ما يقرب من 150 اقتراحاً منفصلاً حول الضمانات أو تأمين الإيداعات الفيدرالية . جميعها فشلت . ومع ذلك ، في عام 1933 ، تم تمرير تأمين الودائع . عكس مروره جزئياً ضغوط الزمن . ولكنه عكس أيضاً المهارة السياسية لمؤديه . أنشأ التشريع الجديد شركة تأمين الودائع الفيدرالية FDIC ، لتأمين الودائع لدى البنوك . أوجد تشريع عام 1934 مؤسسة موازية ، شركة تأمين الادخارات والقروض الفيدرالية ، وتكتب اختصاراً FSLIC لتأمين الإيداعات في أوعية S&Ls .

هل كان معارضو تأمين الودائع على حق ؟

جادل معارضو تأمين الودائع بأنه سوف يشجع على سوء أداء النظام المصرفي ، وأنه في النهاية عبارة عن عبء على دافعي الضرائب . ولكن على مدى سنوات ظهر أنهم كانوا على خطأ . لأول مرة في تاريخ العمل المصرفي في U.S. ، لم يحدث تهاافت على سحب الودائع أو دعر مصرفي . كان إخفاق البنوك قليلاً ، وهبطت أقساط التأمين بصورة متواصلة في ضوء الخبرة الملائمة . بعد ذلك ، في عقد الثمانينيات (1980) والتسعينيات (1990) ، ثبت أن كل توقعات المعارضين المنذرة بالكوارث كانت صحيحة. ارتفعت حالات إخفاق البنوك إلى ما يشبه الوباء . بينما كثير من البنوك أخفق في الثلاثينيات (1930) زادت حالات الإخفاق بصورة مزعجة في عقد (1980) وعقد (1990) . ورغم أن الاضطرابات كانت خطيرة في البنوك التجارية ، إلا أنها لم تقارن بالكوارث التي نزلت على صناعة S&Ls . من بين 4.000 مؤسسة S&Ls كانت قائمة في بداية

الثمانينيات (1980) ، تقريباً أخفق نصفها بحلول عام 1992 . إنقاذ مؤسسات S&Ls كلف دافعي الضرائب 220 بليون دولار .
من الواضح أن تأمين الودائع يعاني من مشكلات خطيرة . ولكن قبل أن نفهم ماذا وقع من أخطاء مع تأمين الودائع ، يجب أن نفهم أولاً كيف تعمل . ماذا يعطي تأمين الودائع ؟ ماذا يكلف ؟ ماذا يحدث عندما يفشل أحد البنوك ؟

كيف يعمل تأمين الودائع

في عام 2000 أمنت FDIC على ما يقرب من 10.000 مؤسسة إيداعية . تدير FDIC صندوقين للتأمينات . الأول ، صندوق تأمين البنوك (BIF) . أمن الإيداعات لدى 8.600 بنك تجاري ، بنوك ادخار ، وأمن فروع البنوك الأجنبية ؛ تحتفظ هذه المؤسسات بودائع تصل قيمتها إلى 2.3 تريليون دولار تقريباً . الصندوق الثاني ؛ صندوق تأمين مؤسسات الادخار Savings Association Insurance Fund (SAIF) ، يؤمن مؤسسات ادخار حوالي 1.300 S&Ls ، تبلغ إيداعاتها 700 بليون دولار . SAIF يعتبر بديلاً لهيئة FSLIC ، والتي ، كما سوف نرى أصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها نتيجة لأزمة S&L .

يتم تأمين الشركات المودعة الفردية بحد أقصى 100.000 دولار على المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة . يوفر هذا تغطية كاملة لنسبة 99 في المائة من كل المؤسسات الإيداعية . ومع ذلك ، فإنها تغطي فقط ثلاثة أرباع إجمالي المبالغ المودعة . معظم الإيداعات الكبيرة توجد لدى البنوك الكبيرة ، ويتم تغطيتها جزئياً . ومن ثم ، فإن الإيداعات غير المؤمنة تصل إلى 50 في المائة من إجمالي الإيداعات لدى البنوك الكبيرة التي تزيد أصولها على 5

بليون دولار ، ولكن أقل من 10 في المائة من إجمالي الإيداعات في البنوك التي تقل أصولها عن 100 مليون دولار .

تدفع المؤسسات المؤمنة قسطاً على كل إيداعاتها بما في ذلك تلك المبالغ غير الخاضعة للتأمين . يعني هذا ، أن البنوك الكبيرة ، التي لديها نسبة كبيرة من الإيداعات غير المؤمنة تدفع الكثير بالنسبة للتأمين على كل دولار من إيداعاتها ، مقارنة بالبنوك الصغيرة . كما سوف نرى ، ليس هذا إجراء غير عادل كما يبدو ، حيث أن الإيداعات غير المؤمنة لدى البنوك الكبيرة ، تخضع لنفس الحماية . يعتمد مستوى الأقساط الذي يجب أن تدفعه البنوك على حجم صندوق الاحتياطي ، والذي لا يقل عن 1.25 في المائة من الإيداعات المؤمن عليها . عندما يصل البنك إلى المستوى المطلوب تخفض الأقساط .

إذا أخذنا في الاعتبار المستوى الشامل للأقساط ، فإن المبلغ الذي يدفعه أي بنك بصفته الفردية ، يرتبط بالمخاطر التي يتعرض لها البنك . في عام 2001 ، البنك ذو حقوق الملكية الجيدة (رأس المال) . وفي فئة الإشراف الأكثر أمناً ، كان لا يدفع أي أقساط بالمرّة : كان يوجد تقريباً 9.000 بنك ضمن هذه الفئة . على الجانب الآخر ، البنك ذو حقوق الملكية الضعيفة ، كان يدفعاً قسطاً بسعر 27 سنتاً لكل 100 دولار إيداعات : كان يوجد فقط عدد 6 بنك ضمن هذه الفئة .

ماذا يحدث عندما يفشل أحد البنوك ؟

لكي نفهم ماذا يحدث عندما يفشل أحد البنوك ، دعنا نأخذ مثلاً خيالياً - بنك إبخارات Jefferson . ميزانية Jefferson تظهر كالاتي الأصول بقيمة (السوق) .

القيمة بالمليون دولار

40	الإيداعات مؤمنة	100	الأصول
80	غير مؤمنة		

من الواضح أن هذا البنك غير قادر على سداد التزاماته ، القيمة السوقية لأصوله 100 مليون دولار ، أقل من إجمالي إيداعاته 120 مليون دولار .

تراقب FDIC البنوك وشركات الأوعية الادخارية التي تؤمنها . يزور المراقبون كل مؤسسة بصورة دورية لمراجعة دفاترها . عندما أطلع المراقبون على ميزانية Jefferson قرروا أنه يجب غلقها . عندما يتم غلق إحدى المؤسسات المالية ، يوجد بديلان أمام FDIC :

البديل الأول : تسديد الودائع المؤمنة . في هذا البديل يتم تصفية البنك ، ويخرج من دائرة العمل . تسدد FDIC المودعين المؤمنين طبقاً للمبالغ الخاضعة للتأمين وقيمتها 40 مليون دولار . ثم تبيع بعد ذلك أصول البنك ، وتستخدم الإيرادات لتسديد الدائنين غير المؤمنين . يتضمن هذا أصحاب الإيداعات غير المؤمنة وأيضاً FDIC ذاتها . لقد أصبحت FDIC دائنة بشراء 40 مليون دولار في الودائع المؤمنة .

توزع قيمة الأصول 100 مليون دولار بين الدائنين بالتناسب ، بحيث يتسلم كل دائن

$$0.83 = \frac{100}{120}$$

من المبلغ المدين أو 83 سنتاً عن كل دولار .

تتسلم FDIC ، 0.83×40 مليون = 33.3 مليون دولار . لذلك ، نجد أن تكاليف FDIC لحل الإخفاق من خلال " تسديد الودائع المؤمنة هو

$$40 - 33.3 = 6.7 \text{ مليون دولار .}$$

البديل الثاني : ترتيب الشراء من بنك جيد . إذا كان بنك Jefferson يستحق شيئاً ما أثناء استمرار أدائه ، فإن تلك القيمة تُقَدَّ في التصفية . إذا وجد بنك آخر على استعداد لدفع شيء ما مقابل امتيازات Jefferson — قاعدة عملائه ، موقعه ، أفراد المدربين — فإن هذا السداد سوف يساعد FDIC على تعويض تكاليف الإخفاق . في ترتيب الشراء من " بنك جيد " يدير خصوم Jefferson ، ترسل البنوك المهمة بشرائه عطاءها إلى FDIC . إنها تقبل العطاء الأعلى ، مقابل 10 مليون دولار ، من بنك Hamilton . National .

يدير Hamilton أصول البنك المباع ، بالإضافة إلى خصومه . تدفع FDIC إلى Hamilton قيمة الخصوم ، 120 مليون دولار ناقصاً القيمة السوقية لتلك الأصول ، 100 مليون دولار ، ناقصاً عطاء المشتري ، 10 مليون دولار ، مقابل إجمالي 10 مليون دولار . حيث أن القيمة الحقيقية لأصول Jefferson غير مؤكدة ، فإن FDIC تضمن Hamilton ضد أي خسائر إضافية على هذه القروض .

تكاليف FDIC هنا أعلى من البديل الأول " تسديد الودائع المؤمنة " ، وهذه هي الحالة النمطية مع البديل الثاني . ومع ذلك ، إجمالي الخسائر أقل (10 مليون مقابل 20 مليون) ، لأن قيمة البنك ككيان قائم محفوظة . المستفيدون هم أصحاب الإيداعات غير المؤمنة ، الذين يتفادون الخسارة الآن بالكامل .

أي طريقة تستخدم ؟ كيف تقرر FDIC الطريقة التي تستخدمها لحل مشكلة البنك الفاشل ؟ تسديد الودائع المؤمنة (البديل الأول) الطريق الأقل تكلفة بالنسبة للجهة الضامنة FDIC ، لأن القيمة المفقودة من " امتيازات " البنك الفاشل عادة أقل من الخصوم غير المؤمنة . في ترتيب الشراء من بنك

جيد ، كل خصوم البنك الفاشل مغطاة – الإيداعات المؤمنة وغير المؤمنة ، والخصوم الأخرى من غير الإيداعات (مثل أموال Fed المشتركة ، على سبيل المثال) .

ومع ذلك ، ليست التكاليف هي الاعتبار الوحيد ، أو حتى الأساسي . الغرض من تأمين الودائع ، حماية النظام المصرفي . إذا شعرت FDIC إن تصفية البنك الفاشل ، وما يترتب عليها من خسائر لأصحاب الودائع غير المؤمنة والدائنين سوف تهز الثقة العامة في النظام المصرفي ، فقد تفضل تحمل المزيد من تكاليف البديل الثاني – ترتيب الشراء من بنك جيد . قد أظهرت FDIC ، أثناء معظم تاريخها تفضيل البديل الثاني . من بين 2.097 بنك خاضع للتأمين ، والتي تحقق إخفاقها في الفترة ما بين 1934 ، و عام 2000 ، فإن عدد البنوك التي تم تسديد ودائعها المؤمنة (البديل الأول) 603 بنك فقط .

أزمة تأمين الودائع في U.S.

The U.S. Deposit Insurance Crisis

الشيء الذي يدعو للملاحظة في تأمين الودائع في U.S. يتمثل أساساً في كيفية عمل هذا النظام . السبب أنه على مدى 40 عاماً بعد إنشاء تأمين الإيداعات على المستوى الفيدرالي ، كانت البنوك دائرة عمل ناجحة جداً .

إنها كانت فترة الأعمال المصرفية 3 – 6 – 3 : يدفع المصرفيون 3 في المائة على الودائع ، يتقاضون 6 في المائة على القروض ، ويكونون في تمارين ورياضة الجولف الساعة 3 مساءً . كانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف مستقرة ، ولذلك كانت مخاطر السوق قليلة ، وضغوط المنافسة

ضعيفة . في هذه البيئة المستقرة والمربحة ، المحمية من المنافسة ، كانت هناك أسباب قليلة جداً للمغامرات . البنوك تسيطر في الطرق الآمنة ، وعدد قليل جداً تحقق إخفاقه.

لماذا أصبحت البنوك أكثر خطورة

بدأ كل هذا يتبخر عندما قذف التضخم بأسعار الفائدة إلى أعلى في عقد الستينيات (1960) . القيود التي كانت تحمي البنوك من المنافسة وضعتها الآن في موقف العجز والتأخر مقارنة بسوق المال وأنواع المؤسسات الوسيطة الأخرى . ولأن . التنظيم اللاتحي Q انهار ارتفعت تكاليف البنوك في الحصول على الأموال بصورة متواصلة .

في البيئة التنافسية الجديدة ، كان النمو محورياً : كانت اقتصاديات الحجم المفتاح إلى البقاء . كان النمو أيضاً أسهل مما كان عليه الحال من قبل ، حيث استطاعت البنوك حينئذ أن تتعامل مع سوق المال ، بسهولة بيعاً وشراء .

كما رأينا في الفصل الثامن ، اللوائح التنظيمية للتوسع والتكاليف العالية للحصول على الأموال ، جعلت البنوك تخفض من معايير إقراضها . أقرضت البنوك الكبيرة بكثافة إلى مقترضين ذوي مخاطر عالية — LDCs ، مصانع الطاقة ، تنمية العقارات التجارية ،

سارت مخاطر الائتمان المتزايدة جنباً إلى جنب مع مخاطر السوق المتزايدة . عندما ارتفعت تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ارتفاعاً حاداً في عقد السبعينيات (1970) ، كان الكثير من المؤسسات المالية معرض للضرر وبدون استعداد . قد تعرضت كشوف الميزانية على مدى فترة زمنية طويلة — وخاصة تلك المتعلقة بمؤسسات الادخارية — إلى مخاطر

السوق . ولكن ، لأن التقلبات الفعلية كانت صغيرة : قد بقيت المخاطر مخبئة. غالباً ، كان المصرفيون غير واعين بالمخاطر ومتجاهلين طرق إدارتها .

بالطبع لم تكن التقلبات المتزايدة خطراً فقط ، إنها كانت أيضاً فرصة. لأن البنوك قد رأت أعمالها التقليدية في الوساطة المالية أقل ربحية تحت ضغوط المنافسة ، فقد تحولت بصورة متزايدة إلى الأرباح التجارية كطريقة لإثراء إيراداتها . لجأت بعض البنوك إلى المقامرة على أسعار الفائدة وأسعار الصرف . كانت المقامرة غير ناجحة ، وقد أخفق أكبر بنك منذ الكساد الكبير – Franklin National ، في عام 1974 . اصطاد ارتفاع أسعار الفائدة بنك آخر كبير : بنسلفانيا الأول " ، الذي كان يمول محفظة سندات ضخمة بأموال قصيرة الأجل . عملية الإنقاذ كلفت FDIC ، 1.5 بليون دولار .

مشكلة المجازفة الأخلاقية

المخاطرة بدون تأمين الودائع . لعب تأمين الودائع دوراً أساسياً في زيادة المخاطر التي أقدمت عليها البنوك . عندما يقبل أحد البنوك المخاطرة دون تأمين للودائع ، تصبح إيداعاته أكثر خطورة . من الطبيعي أن يتوقع المودعون أن يتم تعويضهم مقابل الارتفاع في المخاطر . إذا لم يحدث هذا ، فإنهم يسحبون أموالهم . ومن ثم ، عندما يقبل البنك على اتخاذ المزيد من المخاطر ، تزيد تكاليف حصوله على الأموال ، وهذا لا يترك له الكثير من الإيرادات .

المخاطرة مع تأمين الودائع . ومع ذلك ، في حالة تأمين الودائع ، القصة مختلفة تماماً . لأن تأمين الودائع يحميها من الخسارة ، فإن المودعين

لا يهتمون كثيراً بتقبل البنوك لمزيد من المخاطرة . إن كل ما يعنيههم أن ايداعاتهم خالية من المخاطر بضمان الحكومة . ولذلك ، اتخاذ المزيد من المخاطر يزيد من ربحية البنوك (ضبط المخاطر) .

بالطبع الخاسر هنا مؤسسة FDIC ، وفي النهاية دافع الضرائب . ولكن مع المبالغة في تقبل المزيد من المخاطر ، تزيد تكاليف FDIC في التأمين على الإيداعات ، ولكن البنوك لا تدفع أقساطاً أعلى . هذه هي مشكلة المجازفة الأخلاقية التي نتج في قلب تأمين الإيداعات .

أهمية طريقة حل الإخفاق . تعتمد شدة أثر مشكلة المجازفة الأخلاقية على الطريقة التي تعالج بها FDIC حالات إخفاق المؤسسات المالية الأعضاء . مع بديل تسديد الودائع المؤمنة ، يصبح الباب مفتوحاً أمام خسائر الإيداعات غير المؤمنة والدائنين الآخرين . مع بديل البحث عن مشتري كفاء ، يعلق هذا الباب . عندما يتوقع أصحاب الودائع غير المؤمنة والدائنون الآخرون تطبيق البديل الأول ، يكون لديهم حافز قوي لمراقبة المخاطر التي يقبل عليها البنك . إذا توقعوا البديل الثاني ، لا يوجد لديهم مثل هذا الحافز .

التصدعات والشروخ في نظام FDIC

إلى أواخر عقد السبعينيات (1970) ، كانت حلول FDIC تعتمد على البديل الثاني . نادراً ما تعرض المودعون إلى خسائر . ومع ذلك ، عندما زادت حالات الإخفاق ، وتصاعدت خسائر FDIC ، أصبحت في موقف لا تحسد عليه . وعندما أصبحت الحاجة ملحة إلى " ضبط السوق " لجأت FDIC إلى البديل الأول بصورة متزايدة - تسديد الإيداعات المؤمنة . زادت

خسائر المودعين في البنوك الصغيرة . جاء السؤال الكبير ، ماذا يمكن أن تفعل FDIC إذا أخفق أحد البنوك الكبيرة ؟

Penn Square . جاءت الإجابة من انهيار بنك **Penn Square** في مدينة أوكلاهما في عام 1982 . كان البنك المذكور منتجاً نمطياً في وقته . نمت أصوله في خلال 5 سنوات ، من 30 مليون دولار إلى أكثر من 500 مليون دولار . توسع **Penn** في إقراضه - 80 في المائة منها إلى شركات طاقة ، وقد باع 2.1 بليون دولار قروض موحدة إلى بنوك أخرى - 200 مليون إلى **Chase** ، 400 مليون إلى **Seafirst** ، 1 بليون إلى بنك **Continental** . أثبتت معظم قروضه أنها سيئة . اكتشف واضعو اللوائح وجود مشكلات في إدارة **Penn** مبكراً (1980) وأعطى مهلة سنتين لأوضاعه وحالات التوقف عن السداد المتكررة .

بدلاً من أن تبحث **FDIC** عن مشتري كفاء قررت تسديد الإيداعات المؤمنة . من بين أصحاب الخسائر الكبيرة (الإيداعات غير المؤمنة) بنوك صغيرة ، مؤسسات أوعية ادخارية ، واتحادات ائتمانية - والتي بلغت أكثر من 38 مليون دولار . كان الدرس مفيداً .

التهافت على **Conti** . تداعيات لوائح انضباط السوق الجديدة جاء الإحساس بها بعد مرور سنتين على التهافت لسحب الإيداعات من بنك **Conti** (انظر الفصل الثامن) . كان **Conti** يعتمد بشدة على الإيداعات والخصوم غير المؤمنة - 75 في المائة من تمويله . تراكت خسائر **Conti** على مدى سنوات عديدة (كان أكبرها مع مشاركة قروض **Penn**) .

في 11 مايو 1984 انتشرت إشاعة بأن البنك على وشك الانهيار ، ومن ثم كان هناك تهافت " هادئ " على سحب الودائع . تراجع المقرضون لليلة واحدة عن تجديد قروضهم . ولم يكن أمام **Fed** إلا أن يحول ما قيمته

3.5 بليون دولار سحب على المكشوف إلى قرض بالخصم . لم يفلح إعلان FDIC بأنها تضمن كل خصوم Conti في إقناع المودعين . كان إعلان FDIC غامضاً بعض الشيء . على سبيل المثال ، هل يغطي ضمان FDIC الفائدة بالإضافة إلى المبلغ الأصلي ؟ لم تستطع FDIC أن تجد مشتري كفاء، ومن ثم ، أشرفت بنفسها على Conti .

أكبر من أن ينهار . لقد أثبتت السياسات المتشددة فشلها . أولاً ، لوائح ضبط السوق كان لها تكلفتها — احتمالات أكبر لسحب الودائع بصورة جماعية ، حتى مع تأمينها . ثانياً ، في أثناء الشدة والمواقف التي تتطلب قرارات حاسمة ، لم يهتم المشرعون . إن كل ما يقولونه ، عندما يخفق أحد البنوك الكبيرة فإنهم يسددون الإيداعات المؤمنة .

قبل التحدي مراقب حسابات العملة ، المنظم الأساسي للبنوك القومية. أعلن في شهادة أمام الكونجرس الأمريكي في سبتمبر 1984 ، أنه لن يسمح بإخفاق أكبر 11 بنكاً في U.S. . إنه في حالة إعسارها سوف تدفع FDIC قيمة الإيداعات المؤمنة وأنه سوف لا تلحق أية خسارة لكل من المودعين والدائنين . اشتهرت هذه السياسة على أنها "مبدأ أكبر من أن ينهار" . أنه التأمين 100 في المائة .

مأزق S&L : المجازفة الأخلاقية في أسوأ حالاتها

بينما واجهت FDIC خسائر متصاعدة من اخفاقات البنوك ، كانت مشكلاتها أقزماً أمام تلك الخاصة بمثيلتها FSLIC . لقد كان الإقراض برهونات يتمركز بكثافة في أيدي الأوعية الادخارية thrifts ، والتي مولت هذه القروض عن طريق الإيداعات الوقتية قصيرة الأجل . عندما ارتفعت أسعار الفائدة إلى مستويات عالمية ، كانت هذه ضربة موجعة للصناعة .

تفكير اللوائح والصبر . كان يوجد استجابتان في اللوائح التنظيمية لمثل هذه الخسائر . كانت الاستجابة الأولى في " تفكير " اللوائح التنظيمية . في محاولة لتحسين تنوع مؤسسات S&Ls ، وتخفيض تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة ، سمح لها بالاستثمار في أصول غير خاضعة للرهونات على نطاق واسع . تمثلت الاستجابة اللائحية الثانية في " الصبر " . مؤسسات **thrifts** التي تكون فعليا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، يسمح لها بالاستمرار في الأداء على أمل إنها يمكن أن تتحسن بطريقة أو بأخرى .

كان الصبر اللائحي أساساً عبارة عن محاولة لإخفاء المشكلة عن الأعين . أغلقت أبواب مؤسسات الأوعية الادخارية التي توقفت عن السداد في عام 1982 ، كان يمكن أن يعلن إفلاس **FSLIC** . كانت التكاليف المقدرة 20 بليون دولار ، أكبر من إجمالي ما لديها من احتياطات . كان يمكن أن يثير عدم قدرة **FSLIC** على السداد أسئلة حساسة حول كفاءة مديريها والمراقبين عليها في الكونجرس .

وحتى لا يأتي اليوم المشئوم ، سمح للوحدات التي توقفت عن السداد أن تستمر في أداء نشاطها ، مما جعل الخسائر تتراكم . بحلول عام 1988 ، عندما وضعت المشكلة على بساط البحث في النهاية ، ارتفعت تكلفة غلق كل وحدات **thrifts** الفاشلة إلى 70 بليون دولار ، وقد كانت مستمرة في التصاعد بمعدل 15 بليون دولار سنوياً مع المزيد من التأخير .

متى يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته ؟ لأن واضعي اللوائح التنظيمية مسئولون قانونياً لغلق أي بنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ، فإن الصبر اللائحي يتطلب المحاسبة الابتكارية . بالطبع ، عدم القدرة على السداد مثل ، الجمال في عين من يشاهده أو يدرسه . إنه يعتمد كلية على كيفية تقييم الأصول والخصوم . الطريقة الأكثر عقلانية تتمثل في

استخدام القيمة السوقية . ومع ذلك ، يعتمد المحاسبون على القيم الدفترية أو التاريخية . على الرغم من هذا ، توجد إجراءات محاسبية خاصة برأس مال البنك :

يترتب على اختيار طريقة المحاسبة فروقات جوهرية . في عام 1982 قدرت إحدى الدراسات أن القيمة الصافية لصناعة S&L كانت 3.7 في المائة من إجمالي أصولها بينما دراسة أخرى أكثر تحفظاً كان تقديرها (- 12) في المائة .

التفكيك اللاحي وإيداعات السمسرة . لو أن تأخير غلق أبواب وحدات thrifths الفاشلة أعطى الدافع للمقامرة ، فإن التنظيم اللاحي يعطي الفرصة : لترتيب قروض برهونات تجارية أو عقارية ، لإجراء استثمارات مباشرة في العقارات ، وللاستثمار في السندات ذات العائد المرتفع junk bonds . كانت المشكلة أكثر سوءاً في ولايات مثل فلوريدا ، كاليفورنيا وتكساس ، حيث لدى هذه المؤسسات الادخارية حرية مطلقة للاستثمار في الأصول التي تريدها وبالطريقة التي تريدها .

بالطبع ، الإذن بالاستثمار ، لا يستخدم بدون الأموال اللازمة لمشروعاته ، لا مشكلة . يوفرها سمسرة الأموال . عندما رفعت القيود اللاحية على أسعار الإيداعات في عام 1980 ، بدأ المودعون يبحثون عن سعر الفائدة الأعلى . مع كثرة المؤسسات والتغيير المستمر في الأسعار أصبح الطلب على المعلومات محورياً . خلق هذا فرصة ربحية . للحصول على العمولة ، وضع سمسرة الأموال الإيداعات من الأفراد والمؤسسات لدى أفضل الجهات سعراً . بالإضافة إلى ضمان التغطية عن طريق تأمين الإيداعات ، فقد جزءوا المبالغ الكبيرة إلى حزم ، كل منها 100.000 دولار وزعت على الكثير من البنوك .

حققت هذه الإيداعات الخاضعة لعمليات السمسرة رواجاً لدى البنوك الصغيرة التي ترغب في توسيع دائرة إقراضها . بينما كانت البنوك الصغيرة تفتقر إلى المركز الائتماني الذي يوفر لها الاقتراض من سوق المال ، فقد وجدت البديل مع سمسرة المال . كل ما كان عليها أن تفعله أن تعرض سعراً مرتفعاً بدرجة كافية . أساعت بعض المؤسسات الإيداعات الخاضعة لأعمال السمسرة . نمت إيداعات Empire Savings من 17 مليون دولار إلى 309 مليون دولار في السنتين قبل أن تتوقف عن السداد في مارس 1984 . في نفس الوقت ، كان 85 في المائة من إيداعاتها خاضعاً لأعمال السمسرة . معظم قروضها تضمنت مضاربة على العقارات في سوق دالاس ، معظمها كان خداعاً . إخفاق Empire كلف FSLIC ما يزيد على 160 مليون دولار .

موازنة أسعار تأمين الإيداعات . تمثل أعمال الخداع نسبة ضئيلة في أسباب انهيار وحدات S&L . كان معظم المديرين لديها أمعاء . البعض لم يكن على مستوى من الجدارة للتعامل مع التعقيدات والمخاطر في البيئة الجديدة التي وجدوا أنفسهم في إطارها . آخرون كانوا على درجة مبالغ فيها من الجدارة . لقد استغلوا إلى أقصى حد ممكن إمكانية الموازنة في الأسعار التي يتيحها تأمين الإيداعات الفيدرالية : اقترضوا بأسعار خالية من المخاطر، واستثمروا في أصول عالية الإيرادات ، عالية المخاطر .

يأتي المثال الصارخ من وحدة " مدخرات وقروض كوكومبيا " . ما بين عامي 1983 و 1989 نمت " كولومبيا " من أصول قيمتها 1 بليون دولار إلى 12 بليون دولار . أقل من سدس أعمالها ، كان عبارة عن إقراض برهونات تقليدية ممولة بإيداعات وقتية . تضمن الباقي أموال مقترضة ، وأوراق مالية قابلة للتسويق . كان ثلث أصولها عبارة عن

السندات ذات العائد المرتفع ، وثلت خصومها عبارة عن إيداعات خاضعة لأعمال السمسرة . وفرت هذه الاستراتيجية ربحية عالية : كان العائد على حقوق الملكية في عام 1986 حوالي 46.3 في المائة ، ومع ذلك انهيار سوق السندات ذات العائد المرتفع أتى على معظم رأسمالها ، وأعلن توقف كولومبيا عن السداد في 1991 .

من الواضح أنه قد أطلق العنان للمجازفات الأخلاقية ، وألقت الخسائر الناتجة بظلال من الشك على تأمين الإيداعات الفيدرالية . قبل أن نتناول الإجراءات التي اتخذت لحل الأزمة ، دعنا نتناول أولاً كيف كان أداء تأمين الإيداعات في بلدان أخرى .

تأمين الإيداعات في بلدان أخرى *Deposit Insurance in Other Countries*

على مدى سنوات كثيرة كانت U.S. البلد الوحيد الذي لديه تأمين رسمي على الإيداعات . ومع ذلك ، في السنوات الأخيرة معظم الدول المتقدمة قد تبنت هذا النظام . يوضح الشكل 9 - 1 تلخيصاً لمعالم المشروعات القومية المختلفة . بعضها تطوعية وبعضها الآخر إجبارية . بعضها تديرها الحكومة، وأخرى بواسطة الصناعة المصرفية . البعض يحصل قسطاً ثابتاً مقدماً ، أخرى تجري تقييماً بعد كل حدث اعتماداً على الخسائر . تحاول البلدان أعضاء الاتحاد الأوروبي تمييط تأمين إيداعاتها عندما تتكامل نظمها المصرفية . أخرى قدمت تأمين إيداعاتها لهذا السبب .

كما يمكنك أن ترى ، لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً لتأمين الإيداعات من أعلى المستويات في التغطية الثابتة أعلى الأقساط . إن لديها

أيضاً أعلى احتياطات للإيداعات المؤمنة ، والأشراف الحكومي الأعلى كثافة ، ونسبياً الأكبر عدد في المؤسسات المصرح لها بتقديم الإيداعات المؤمنة

اللوحة 9 - 1

تأمين الودائع في بلدان مختلفة

البلد	سنة الإقضاء	تطوعاً أو إجبارياً	بدر بواسطة	الحد الأقصى للتغطية	القسط لكل 100 دولار إيداعات
الولايات المتحدة الأمريكية	1933	إجباري	الحكومة	100.000 دولار	23 - 31 سنتاً لكل الإيداعات
كندا	1967	إجباري	الحكومة	52.000 دولار	10 سنتاً للإيداعات المؤمنة
اليابان	1971	إجباري	الصناعة	66.000 دولار	1.2 سنتاً للإيداعات المؤمنة
ألمانيا	1966	تطوعي	الصناعة	30 في المائة من رأس مال البنك الذي يخص المودعين	3 سنتاً لكل الإيداعات
المملكة المتحدة	1982	إجباري	الحكومة	75 من الإيداعات بحد أقصى 43.000 دولار	متغير وحتى 30 سنتاً لكل الإيداعات
إيطاليا	1987	تطوعي	الصناعة	100 في المائة من أول 130.000 دولار ؛ 75 في المائة من \$ 520.000 التالية	التقييم عند اللزوم
فرنسا	1980	تطوعي	الصناعة	72.000 دولار	التقييم حسب الحاجة استناداً إلى الودائع
سويسرا	1984	تطوعي	الحكومة	21.000 دولار	التقييم حسب الحاجة

الجدارة النسبية للمشروعات المختلفة . يوجد القليل من الأدلة التي يمكن استخدامها لتقييم جدارة التصميمات المختلفة لمشروع تأمين الإيداعات . معظم المشروعات جديدة نسبياً . المشروع الوحيد الذي تعرض لصعوبات خطيرة يوجد في كندا . عندما قدم هناك في عام 1967 ، كان لدى كندا نظام مصرفي شديد المركزية ، يتكون من عدد قليل من البنوك الكبيرة . لم يفشل أحد منها منذ 1923 . غير تأمين الودائع هذا البناء ، عندما سمح للبنوك الصغيرة بأن تتنافس من أجل الإيداعات ، وقد حصلت بنوك صغيرة كثيرة على تراخيص في عقد السبعينيات (1970) في الفترة ما بين عامي 1985

و 1989 معظم هذه البنوك إما أنها فشلت ، أو امتصتها المؤسسات الكبيرة . تعرضت كندا أيضاً إلى أزمة مؤسسات الأوعية الادخارية *thrifts* في بداية عقد الثمانينيات (1980) ، تلك الأزمة التي كانت موازية لما حدث في U.S. . أنت الخسائر مجتمعة على أموال احتياطات التأمين .

يقدم نظام *Danish* مثلاً جيداً في هذا المضمار . إنه يعتمد على إعادة تسعير وكتابة العقود يومياً ، نسب عالية للأسهم المطلوبة ، والإنهاء السريع إذا لم تتحقق هذه المتطلبات . يواجه أعضاء مجلس الإدارة اتهامات ارتكاب جريمة إذا لم يسجلوا بسرعة أي هبوط في قيمة أصول البنك . النظام المصرفي في الدانمرك ، مثل بلدان أخرى في اسكندنافيا تعرضت لأزمة مالية في التسعينيات (1990) . ومع ذلك ، تحمل أصحاب البنوك الخسائر أساساً ، وليس دافعوا الضرائب ، كما يحدث في أماكن أخرى .

الأهمية المتواضعة لتأمين الإيداعات في معظم البلدان . ليس لتأمين الإيداعات دور لافت للمحافظة على استقرار النظام في كثير من البلدان كما هو الحال في U.S. . بحلول نهاية القرن التاسع عشر توقفت حالات التهافت على سحب الودائع والذعر المصرفي في معظم بلدان الاقتصاد المتقدم . يرجع هذا إلى سببين . الأول اتحاد النظام المصرفي ، عدد قليل من البنوك الكبيرة كانت أكثر أماناً ، لأن لديها الكثير لتخسره ، فقد كانت أكثر استعداداً للتضحية من أجل المحافظة على جودة النظام . يتمثل السبب الثاني في إنشاء مقرض الملجأ الأخير في هذه البلدان .

إذا كان دور تأمين الإيداعات في معظم البلدان ضعيفاً ، لماذا نهتم بتقديمه ؟ يبدو أن الدافع الرئيسي حماية المستهلك وليس حماية النظام المصرفي إلى حد كبير . على سبيل المثال ، فقد المودعون البريطانيون الكثير من أموالهم في انهيار عدد من البنوك الصغيرة في عام 1979 ، وفقد

المودعون الألماني الأموال في انهيار بنك Herrstat في عام 1974 . قدم كلا البلدين تأمين الإيداعات مباشرة بعد مرور هذه " التراجيديا " . لماذا يأخذ تأمين الإيداعات هذه الأهمية اللافتة في U.S. . تدير بلدان أخرى نظامها المصرفي منذ سنوات طويلة بدون تأمين إيداعاتها في حالة من الاستقرار النسبي ، ولا تعتمد عليه الآن كثيراً . السبب الأساسي في عدم الاستقرار الكبير في نظام U.S. المصرفي جاء من هيكله التنظيمي . خلق التفتت المتناثر عدم استقرار بالمحافظة على البنوك الصغيرة ، عن طريق إعاقة التنوع ، وترك البنوك تعتمد على مصادر تمويل شديدة النقلب . رأي المشرعون أن تأمين الإيداعات يمثل العلاج للبناء التنظيمي غير المستقر . نجح هذا التدخل بعض الوقت ، وفي النهاية انهار النظام تحت ضغط المجازفة الأخلاقية وإذا شئت غير الأخلاقية .

تخفيض تكاليف المجازفة الأخلاقية

Reducing the Cost Of Moral Hazard

جاءت الاستجابة إلى أزمات تأمين الإيداعات على محورين . كان المحور الأول ، إصلاح الهيكل التنظيمي المصرفي للتخلص من عوامل عدم الاستقرار الكامنة في بنائه . والمحور الثاني تمثل في تغيير الحوافز المصرفية للتحكم في المجازفات الأخلاقية .

الإصلاح الهيكلي

قدمت دراسة عن الخزانة المالية إلى الكونجرس في فبراير 1991 ، أوصت بإزالة القيود على توسع البنوك جغرافياً (السماح بالعمليات المصرفية بين

الولايات المختلفة) وأيضاً القيود التي على تشكيلة أنشطة البنك . أزيلت هذه القيود . إلى حد كبير في عقد التسعينيات (1990) .

بالطبع ، لم يكن إصلاح الهيكل التنظيمي المصرفي فكرة جديدة في U.S. . إنها تعود إلى عام 1913 ، عند مناقشة إنشاء الاحتياطي الفيدرالي Fed ، ثم عادت الفكرة مرة ثانية إلى دائرة المناقشات والمجادلات في عقد الثلاثينيات (1930) حول تأمين الإيداعات . ومع ذلك ، في كلتا المناسبتين ، قرر الكونجرس إعطاء المسكنات وليس التدخل الجراحي . في عام 1991 ، أطلق الكونجرس الرصاصة التي أصابت الهدف .

تغيير حوافز البنك

على الرغم من أن إصلاح الهيكل التنظيمي قلل من احتمالات إخفاق البنوك ، فقد بقيت مشكلة المجازفة الأخلاقية (إذا شئت غير الأخلاقية) . عندما يشعر المودعون بأن إيداعاتهم محمية ضد الخسارة ، فإنهم يكونون أكثر استعداداً لإقراض البنوك بأسعار خالية من المخاطر ، ويكونون أقل استعداداً للمراقبة . البنك الذي يدرك هذا ، يسعى استغلال الضمان ، ويقبل على اتخاذ مراكز ذات مخاطر أعلى وإيرادات أكبر . إنها تخلق مشكلة المجازفة الأخلاقية .

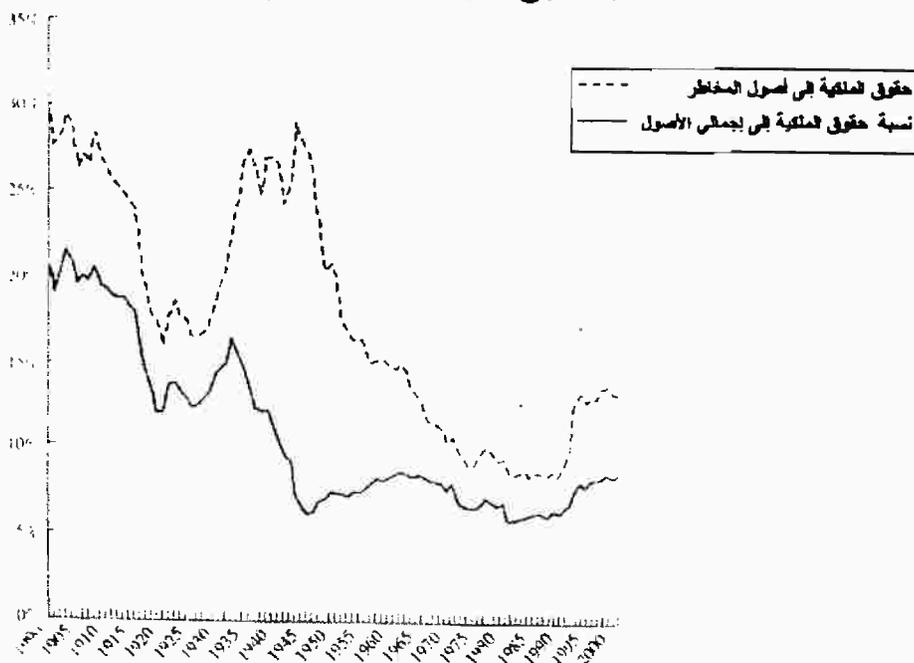
ضمانات الحكومة ورأس مال البنك . بحلول عقد الثمانينيات ، أصبح واضحاً أنه على الحكومة أن تحمي نفسها من المجازفات الأخلاقية . إذا أخذنا هذا باعتباره مشكلة تأمين فإن الطريقة الرئيسية التي تستخدمها شركات التأمين للسيطرة على المجازفات الأخلاقية تتمثل في التأكد من أن المؤمن له يشترك في الخسارة . على سبيل المثال ، إذا كان عليك أن تدفع 500 دولار الأولى من تكاليف الحادثة ، فإنك سوف تقود سيارتك أكثر حرصاً . طبق

هذه الفكرة على ضمانات الحكومة ، عندما يتحمل أصحاب ومديرو البنك الجزء الأكبر من الخسارة بأنفسهم ، فإن الاحتمال للدخول في مجازفات ذات مخاطر أعلى سوف يقل كثيراً .

مع ضمانات الحكومة ، أي مخاطر إضافية تتحملها الحكومة ، لذلك يتوقف اهتمام المودعين بحقوق ملكية البنك . بل ليس مستغرباً في ضوء هذه الضمانات أن تخفض البنوك من رأسمالها . على سبيل المثال ، بعد تقديم تأمين الإيداعات في U.S. ، في الثلاثينيات (1930) هبطت نسب حقوق الملكية في البنوك بصورة متواصلة (انظر اللوحة 9 - 2 التالية) مبدئياً ، تستطيع الحكومة أن تواجه هذا الاتجاه بأن تطلب من البنوك رفع نسب حقوق الملكية . عندما تتحمل البنوك المزيد من الخسائر بنفسها ، سوف تكون أكثر حرصاً وسوف يخفض هذا من تعرض الحكومة إلى الخسائر .

اللوحة 9 - 2

نسب حقوق ملكية البنوك التجارية



نتيجة لذلك ، المشرعون من U.S. وعدد 12 بلداً آخر اجتمعوا معاً لوضع إطار موحد لمعايير رأس المال التي سوف تطبق على كل بنوكها . تمت صياغة هذه المعايير تمت رعاية بنك التسويات الدولية **Bank for International Settlements (BIS)** ، بنك مقاصة للبنوك المركزية ، وتم الأخذ بهذه المعايير في نوفمبر 1988 . بالرغم من أن هذه المعايير تخاطب فقط البنوك العاملة على نطاق دولي في بلدان الاقتصاد الكبير ، فإن هذه المعايير **BIS** ، تبنتها الهيئات المشرعة للأعمال المصرفية في معظم بلدان العالم .

معايير BIS حول رأس المال

وضعت معايير **BIS** متطلبات من فئتين لرأس المال – الطبقة (1) رأس المال وإجمالي رأس المال . تسير فئات المعايير كالآتي :

- الطبقة (1) رأس المال : القيمة الدفترية للأسهم بالإضافة إلى الإيرادات المحققة .
- الطبقة (2) رأس المال : إجمالي احتياطات خسائر القروض ، ودين المرتبة الثانية .
- إجمالي رأس المال : الطبقة (1) رأس المال بالإضافة إلى الطبقة (2) رأس المال .

دين الدرجة الثانية : دين طويل الأجل ، في حالة التوقف عن السداد يدفع فقط بعد أصحاب الودائع والدائنين الآخرين .

تؤسس متطلبات كل فئة من رأس المال على مبلغ " أصول البنك مع أوزانها من المخاطر " طبقاً لمخاطر ائتمان هذا الأصل . يخفض مستوى التراجيح مع انخفاض مستوى مخاطر ائتمان كل أصل . اعتباراً من 1 يناير

1993 ، كان على البنوك أن تعدل مخاطر أصولها في الطبقة (1) بنسبة 4 في المائة على الأقل ، وإجمالي رأس المال بنسبة 8 في المائة على الأقل .
توضح اللوحة 9 – 3 أوزان بعض الأصول النمطية ، ومبالغ الطبقة (1) ، وإجمالي رأس المال ، التي سوف تكون مطلوبة لكل 100 مليون دولار من قيمة الأصل .

اللوحة 9 – 3

متطلبات أوزان مخاطر رأس المال على بعض الأصول

م = مليون

الأصل	أوزان المخاطر	أوزان المخاطر لكل 100 مليون دولار من الأصل	رأس المال المطلوب الطبقة (1)	إجمالي رأس المال المطلوب
النقدية	0	0	0	0
القروض	1.0	100 م دولار	4.0 م دولار	8.0 م دولار
أوراق مالية الحكومة	0	0	0	0
القروض برهونات	0.5	50 م دولار	2.0 م دولار	4.0 م دولار
إيداعات ما بين البنوك	0.2	20 م دولار	0.8 م دولار	1.6 م دولار

متطلبات الرافعة المالية . بالإضافة إلى متطلبات BIS ، فرض المشروعون للوائح التنظيمية متطلبات منفصلة كرافعة مالية . توضع هذه على إجمالي الأصول . إجمالي الأصول ببساطة عبارة عن المبلغ غير " الموزون بالنسبة للمخاطر " والذي يعبر عن إجمالي قيمة الأصول في الميزانية . يطلب المشرعون اللاتحيون حد أدنى 3 في المائة لإجمالي الأصول الطبقة (1) رأس مال . استناداً إلى جودة الأصول قد يزيد المشرعون من هذه النسبة من 4 في المائة إلى 6 في المائة . لا توجد متطلبات رافعة مالية لإجمالي رأس المال .

البنك الذي يلبي BIS أو متطلبات الرافعة المالية يكون أكثر تشدداً وحرصاً .

مثل لحساب متطلبات رأس المال . لمعرفة كيف تعمل المعايير ،
لندرس أصول البنك القومي الأول

القيمة بالمليون دولار

النقدية	100
أموال Fed المباعة	200
أوراق مالية حكومية	500
قروض	1.200

لدى " القومي الأول " 1 بليون دولار SLCs لم تسدد إلى مصدرين أوراق تجارية . باستخدام اللوحة 9 - 3 ، فإن مساهمة كشف الميزانية في الأصول المعدلة طبقاً للمخاطر :

$$(100 \times 0) + (200 \times 0.2) + (500 \times 0) + (1.200 \times 1) = 1.240 \text{ م}$$

الوزن الترجيحي بالنسبة لـ SLCs 1.0 مثل القروض التجارية ، ولذلك فإننا نضيف 1 بليون إلى الإجمالي . لذلك ، يصبح إجمالي الأصول المعدلة طبقاً للمخاطر 2.240 دولار

يجب أن يكون لدى " القومي الأول " على الأقل :

$$2.240 \times 0.04 = 89.6 \text{ م دولار}$$

في الطبقة (1) رأس مال على الأقل

$$2.240 \times 0.08 = 199.2 \text{ م دولار}$$

في إجمالي رأس المال

لحساب متطلبات الرافعة المالية لبنك القومي الأول نحتاج إلى أن نضيف إلى إجمالي أصوله :

$$100 \text{ م} + 200 \text{ م} + 500 \text{ م} + 1.200 \text{ م} = 2.000 \text{ م دولار}$$

لا تحسب البنود التي خارج كشف الميزانية ، لذلك ، مبلغ 1 بليون SLCs لا يضيف شيئاً إلى الإجمالي . لنفرض أن هيئة التشريع اللاتحسي وضعت متطلبات رافعه 4 في المائة للقرمي الأول . يعني هذا أنه يجب أن يكون لديه في الطبقة (1) رأس المال :

$$80 \text{ م دولار} = 2.000 \times 0.04$$

بالنسبة " للقرمي الأول " ، متطلبات BIS أكثر تشدداً من متطلبات الرافعة المالية – 89.6 مقابل 80 مليون دولار – لذلك ، يجب أن يكون لديه 89.6 مليون في الطبقة (1) رأس المال . يجب أيضاً أن يكون لديه 199.2 مليون إجمالي رأس المال (معايير BIS لها أهمية ملحوظة بالنسبة لإجمالي رأس المال) .

تداعيات التنظيم اللاتحسي المحكم

The Consequences of Tighter Regulation

لقد خلقت ضمانات الحكومة في النظام المصرفي مشكلة المجازفة الأخلاقية . لكي تحمي الحكومة نفسها من المجازفات الأخلاقية قدمت تنظيماً لائحياً أكثر إحكاماً ، وخاصة في شكل معايير رأس المال . لقد خلقت معايير رأس المال الجديدة بدورها مجموعة من الحوافز الجديدة . استجابة إلى هذه الحوافز ، قد غيرت البنوك من الطريقة التي تؤدي بها الأعمال . ولأن البنوك لها أهميتها المدركة ، فقد أثر هذا التغيير على هيكل بناء كل النظام المالي .

استجابة البنوك إلى متطلبات رأس المال الجديدة

بالطبع ، كانت كل المسألة في متطلبات رأس المال الجديدة أن تحدث تغييراً في سلوك البنك . كان الغرض دفع البنوك في اتجاه أصول أكثر أماناً — تلك التي تخفض أوزان المخاطر . وهذا ما قد حدث ، على الأقل ابتداءً .

التحول إلى فئات الأصول الأقل وزناً . على سبيل المثال ، تزيد أوزان المخاطر جاذبية الأوراق المالية الحكومية المرتبطة بالإقراض التجاري . في مثالنا ، إذا استبدل " القومي الأول " 250 مليون دولار القروض وأحل محلها بنفس المبلغ أوراقاً مالية حكومية ، فإن أصوله المعدلة طبقاً للمخاطر تهبط إلى 1.990 مليون دولار . يخفض هذا BIS المطلوبة للطبقة (1) رأس مال إلى 79.6 مليون دولار ، وإجمالي رأس المال إلى 159.2 مليون دولار . لا تتأثر متطلبات الرافعة المالية بالتغيير في مكونات الأصول وتبقى 80 مليون دولار . حيث أن متطلبات الرافعة المالية هي الآن الأكثر تشدداً ، فإن بنك القومي الأول يجب أن يحتفظ بمبلغ 80 مليون دولار على الأقل بالنسبة للطبقة (1) رأس المال .

استجابات البنوك إلى هذا الحافز . إنها كانت تخفض مبلغ قروضها وتزيد من تملكها للأوراق المالية الحكومية . بينما أحدث هذا التأثير المرغوب في تخفيض مخاطر محفظة أصول البنك ، فإنها أيضاً خفضت مورد الائتمان إلى الشركات . ساهم هذا التخفيض في الموقف الذي يكون فيه من الصعب الحصول على الائتمان الذي لعب دوراً مهماً في كساد 1990 — 1991 .

كما يمكنك أن ترى من اللوحة 9 — 2 ، ارتفعت نسب حقوق الملكية إلى الأصول ارتفاعاً حاداً عندما فرضت المعايير الجديدة ، ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول المعدلة طبقاً للمخاطر (وخاصة قروض الأعمال)

ارتفعت بصورة أكثر حدة . بحثت البنوك عن الطرق التي تلبى التنظيم اللانحي ، والتي تكون أقل تكلفة ، أو أكثر ربحية لها – يعني هذا ، أنها بحثت عن الثغرات . وبالطبع قد وجدتها .

استغلال الثغرات . تأتي الثغرة الكبيرة من تخصص أوزان المخاطر على فئات واسعة من الأصول . على سبيل المثال ، تعطي معايير BIS الأوراق المالية الحكومية لكل بلدان OECD نفس الوزن (صفر) ، وتعطي كل القروض التجارية نفس الوزن (100 في المائة) . يستطيع البنك حينئذ أن يزيد العائد على حقوق ملكيته ROE بالتحول تجاه الأصول الأكثر خطورة داخل كل فئة . على سبيل المثال ، في فئة الأوراق الحكومية ، يستطيع البنك تملك سندات حكومة البرتغال أو اليونان بدلاً من U.S. . أو في فئة الإقراض التجاري ، يمكنه توفير تمويل LBO بدلاً من الإقراض إلى المؤسسات الأكثر جدارة ائتمانية . أو في فئة الإقراض الاستهلاكي ، يمكنه أن يبحث عن مقترضين ذوي تاريخ ائتماني ضعيف . في كل حالة ، عن طريق قبول مخاطر أكبر ، يستطيع أن يحقق معدل أسعار أعلى .

المدخل إلى الثغرة الثانية عن طريق التركيز فقط على مخاطر الائتمان . البنك الذي يجد أن عائده على حقوق الملكية ROE ، بسبب التحول من القروض الحكومية إلى الأوراق المالية الحكومية ، يمكن أن يعود بالعائد إلى مستواه السابق عن طريق تحقيق تعاملات ذات مخاطر أعلى في سعر الفائدة وسعر الصرف ، يمكن أن يكون أكثر مغامرة في التعامل من أجل ربحية أعلى من التغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف . يمكنه أيضاً أن يتحمل المزيد من المخاطر كوسيط في التعاملات الآجلة .

ثغرة أخرى إضافية صغيرة . على سبيل المثال ، قبل فرض معايير BIS ، كان من المعتاد بالنسبة للبنوك أن تصدر خطوط ائتمان لمدة سنة .

ومع ذلك ، وزن مخاطر خط الائتمان لمدة سنة 50 في المائة ، بينما وزن مخاطر الائتمان أقل من سنة 20 في المائة . ومن ثم ، اليوم كل خطوط الائتمان تكتب لمدة 364 يوماً بدلاً من 365 ، بهدف الحصول على وزن 20 في المائة .

الذهاب إلى خارج كشف الميزانية . بسبب تكاليف الالتزام بالتنظيم اللانحي ، تستطيع البنوك أن تلبي حاجات عملائها إلى الاقتراض بتكاليف أقل ، بمساعدتهم على إصدار دين مباشر ، بدلاً من إقراضهم . تحصل البنوك على دخل في صورة أتعاب ، وتخفيض من تعرضها إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة * لهذا السبب ، حتى قبل فرض متطلبات رأس المال ، كانت البنوك توحد قروضها بحيث يوجد بنك رائد وبمشاركة عدد من البنوك الأخرى في القروض الكبيرة ، وتساعد عملاءها على إصدار الأوراق التجارية ، زادت متطلبات رأس المال الجديدة بصورة لافتة من التكاليف اللانحية بوساطة البنوك ، ومن ثم ، سرّعت الاتجاه نحو الأعمال المصرفية خارج كشوف الميزانية . إنها أيضاً حثت على تطوير أساليب مصرفية جديدة خارج كشوف الميزانية مثل تبني منهج الأوراق المالية والمستقات الائتمانية .

تأثير بناء النظام المالي

إحدى نتائج زيادة العبء اللانحي على البنوك ، تمثلت في التدهور المتواصل للأهمية النسبية للإقراض المصرفي في تمويل الاقتصاد . بالطبع ، مع تدهور أهمية الإقراض المصرفي ، قد توسعت وظهرت أشكال أخرى لتحل محلها . نتيجة لذلك ، قد تحطم النظام المالي بكامله ، تحت ضبط التكاليف

* . النظم المالية والتمويلية ، الفصل السادس | دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة | 2007 .

اللائحية ، التي ألقت ثقلها على جزء واحد منه – على البنوك . أمام هذا الضغط " أعاد النظام المالي بناء هيكله لتخفيض الأعباء اللائحية . يمكن أن نفكر في إعادة الهيكلة هذه ، على أنها تضمن آليتين أساسيتين – الأولى ، إحلال الإقراض المباشر ، بدلاً من الإقراض غير المباشر ، والثانية ، الإقراض غير المباشر من خلال مؤسسات وسيطة غير بنكية . مثال على الأولى ، الشركة التي تصدر أوراقاً تجارية (اقتراض مباشر) ، بدلاً من البنك . المثال الآخر ، يأتي من تبني منهج الأوراق المالية . بينما ينشئ البنك القروض في هذه الحالات ، وربما يقوم بخدمتها ، تتحول القروض بسرعة إلى أوراق مالية ، وتباع إلى مستثمرين من خلال الأسواق المالية .

ومع ذلك ، في معظم الحالات ، الأوراق المالية التي تنشئها الآلية الأولى – أوراق تجارية ، أوراق مالية أو توحيد الدين – لا تتم تصفيتها من محافظ المستثمرين كأفراد . بدلاً من ذلك ، إنها تباع إلى المؤسسات الوسيطة غير البنكية ، وهذه هي الآلية الثانية . تصور اللوحتان 9 – 4 ، و 9 – 5 العملية بالنسبة لسوق المال . تقليدياً ، تضع الشركات والقطاع العائلي احتياطاتها السائلة في البنوك ، وتستخدم البنوك هذه الأموال لترتيب قروض قصيرة الأجل . تظهر اللوحة 9 – 4 هذا النمط .

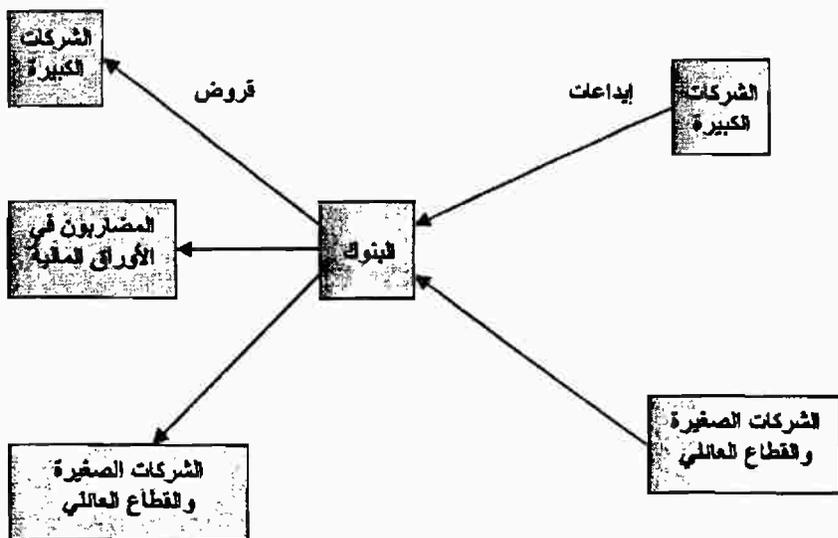
اليوم ، تجعل الأعباء اللائحية هذه الطريقة لمباشرة الأعمال باهظة التكاليف . بدلاً منها توجد آلية الإقراض المباشر ، حيث تشتري الشركات الكبيرة أوراق سوق المال مباشرة من المصدرين . ولكن معظمها من خلال مؤسسات وسيطة غير بنكية (الآلية الثانية) حيث تجد ودائع الشركات الصغيرة والقطاع العائلي طريقها إلى المقترضين من خلال صناديق الأموال التبادلية في سوق المال .

ومع ذلك ، كما نعرف ، المقترضون ذوو المخاطر المنخفضة هم الذين يستطيعون الاقتراض عن طريق إصدار الأوراق في الأسواق المالية بدون علاقة . بالنسبة للمقترضين ذوي المخاطر المرتفعة يلزم توفير نوع آخر من المؤسسات الوسيطة التي تركز على إقراض العلاقة - شركة التمويل . تشتري صناديق الأموال التبادلية الأوراق المالية من شركات الأموال ، والتي تستخدم الإيرادات لإقراض ذوي المخاطر العالية - من الشركات الصغيرة والقطاع العائلي .

لذلك ، بدلاً من مقرضين نهائيين إلى مقترضين نهائيين من خلال البنوك ، يحدث مثل هذا الإقراض ؛ إما من خلال صناديق الأموال التبادلية في سوق المال ، أو من خلال سلسلة من صناديق الأموال التبادلية وشركات التمويل .

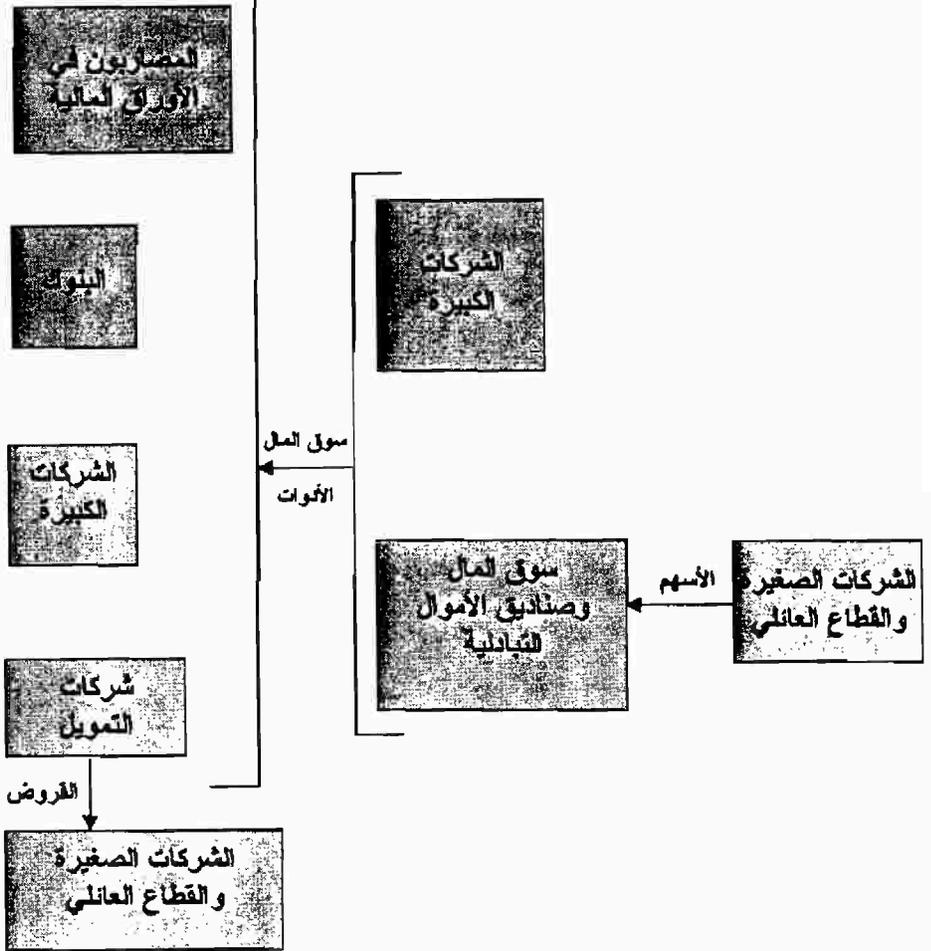
اللوحة 9 - 4

القنوات التقليدية للإقراض قصير الأجل



اللوحة 9 - 5

الإفراض قصير الأجل من خلال سوق المال



بنفس النمط ، يتم تمويل حجم ضخم نتيجة تبني منهج الأوراق المالية وتوحيد الدين عن طريق صناديق المعاشات ، شركات التأمين ، وصناديق التغطية ، وصناديق الأموال المتبادلة . ارتفعت حصة مساهمات هذه المؤسسات الوسيطة (درجة غير استثمارية) من 20 في المائة في عام 1990 إلى 50 في المائة في عام 2001 ، من القروض الموحدة .

إلى أين نذهب من هنا ؟

Wher Do We Go From Here ?

التنظيم اللاتحي الجديد الذي استهدف حماية الحكومة من مشكلات المجازفة الأخلاقية ، في أحسن الأحوال ، كان ناجحاً جزئياً . وجدت البنوك كل أنواع الطرق للالتفاف حول اللوائح التنظيمية الجديدة ، وقد كان لهذا التنظيم تأثيرات غير متوقعة وغير مقصودة على طبيعة العمل المصرفي ، وعلى هيكل النظام المالي .

المزيد من التنظيم اللاتحي ؟

بالطبع ، يدرك واضعو اللوائح التنظيمية جيداً ، محاولات البنوك لاحتواء معايير رأس المال BIS . من الطبيعي أنهم يرغبون في وضع الحواجز القوية أمام هذه المحاولات بمزيد من اللوائح . في عام 1999 ، نشرت BIS اقتراحات للوائح جديدة لإصلاح العيوب التي ظهرت في معايير رأس المال الأصلية .

Basel2 ، عندما أصبح الاقتراح معروفاً ، تبنى منهاجاً عريضاً إلى التنظيم اللاتحي ، حيث تشكل في إطاره معايير رأس المال فقط واحداً من ثلاثة أعمدة . يجب تنقيح معايير رأس المال لكي تتعامل مع مشكلات " داخل الفئة" أو الطبقة ذاتها ، مع تخصص أوزان المخاطر على الأصول التي يتم تقييمها. يمكن الحصول على التقييم من هيئة مستقلة ، أو عن طريق نظام التقييم الداخلي للبنك ، إذا اعتمده واضعو اللوائح التنظيمية .

العمود الثاني يشير إلى التحول في التركيز على التنظيم اللاتحي ، بدلاً من فحص كشف ميزانية البنك ومراجعة تطابقها مع مجموعة القواعد

الموضوعة ، يصبح على واضعي اللوائح التنظيمية أن يقيموا صحة وسلامة ممارسات إدارة البنك في سيطرتها على المخاطر . إنها نظرة مستقبلية سباقة إلى وأد المشكلات قبل ظهورها . تبنى Fed ، مثل هذا المنهج " القائم على العملية " في عام 1995 عند تنظيمه اللاتحي للبنوك الكبيرة والأكثر تعقيداً .

العمود الثالث من أعمدة Basel2 ، الاعتماد الكبير على انضباط السوق من خلال شفافية أكبر ، ودين في المرتبة الثانية . يحدث الانضباط عندما يعرف السوق ماذا تفعل البنوك . أعطت نيوزيلندا مثلاً على الاعتماد الكثيف على المكاشفة فقط . لقد طلبت من بنوكها بياناً مالياً شاملاً كل ربع سنة ، وتقرير من هيئات تقييم الائتمان لكل فروع البنك . تتحمل مجالس إدارة البنوك مسؤولية غير محدودة عن خسائرها . إذا ثبت ، في حالة المشكلات أن البيانات المالية كانت مضللة .

الفكرة في أن يطلب من البنوك إصدار ديون مرتبة ثانية ، إنها تنشئ مجموعة من المستثمرين لديهم حافز قوي لمراقبة أداء البنك . إذا أخفق البنك ، فإن مثل هؤلاء الدائنين لا يحصلون على أموالهم إلا بعد تسديد أصحاب الودائع والدائنين الآخرين . الفكرة جيدة ، ولكن التطبيق كان مشكلة، حيث أنه في أوقات الأزمات ، من الصعب أن تجد مشترين لدين المرتبة الثانية .

لقد كانت اقتراحات BIS مثيرة للكثير من الجدل ، ولا تزال تفاصيل كثيرة تحتاج إلى تناولها وصياغتها . في منتصف عام 2001 ، كان مخططاً أن يطبق البرنامج الجديد في أواخر عام 2002 ، وبمراحل تدريجية حتى عام 2005 .

المزيد من إعادة التفكير المتعمق .

مع ذلك ، قبل أن نواصل مشوارنا إلى حيث التنظيم اللانحي الأكثر صرامة والأكثر تدخلًا ، يجب أن نتروى ونتمهل بعض الشيء . هل حقيقة هذا هو الطريق الذي نريد أن نسلكه ؟ وهل تلك هي الغاية التي نريد تحقيقها ؟ هل يمكن أن يكسب واضعو اللوائح التنظيمية ؟ السبب الأول في عدم التحرك إلى مزيد من اللوائح التنظيمية أنه ، في هذا الخلاف بين المشرعين للوائح والبنوك ، فإنه من غير المحتمل أن يكسب واضعو اللوائح . عندما تقف العقبات أمام تحقيق الأرباح ، فإن المصرفيين سوف يجدون دائماً طرق الالتفاف حول العقبات . لكل حركة ، حركة مضادة . بالطبع ، سوف يحاول المشرعون سد الثغرات بطرق ماهرة ، وسوف يضيفون لوائح جديدة لسد الثغرات التي يكتشفونها . ولكن حينئذ سوف تصل البنوك إلى حيل أخرى أكثر مهارة .

واضعو اللوائح في موقف لا يحسدون عليه في هذا السياق . إنهم الأقل : لكل مشروع لانحي متواضع المرتب ، يوجد أمامه آلاف المصرفيين المتميزين في مرتباتهم . إنهم أيضاً أقل تحفيزاً : إن المصرفي الذي يكتشف ثغرة ، يمكن أن تجمع له ثروة ، البيروقراطي الذي يحاول سدها يجد من يربح على كتفه .

على أية حال ، ما مدى حجم المشكلة . السبب الآخر في عدم الرغبة في الاستمرار في هذا الصراع غير المتكافئ ، أنه ربما لا يكون ضرورياً . النظم المصرفية اليوم ، على الأقل في الدول ذات الاقتصاد المتقدم ، ربما لا تكون كلها معرضة للمجازفة الأخلاقية ، على سبيل المثال . تاريخياً ، كانت معظم مشكلات النظام المصرفي في U.S. ، ذلك النظام الأكثر تعرضاً للمشكلات ، والتي كانت معظمها بسبب اللوائح التنظيمية ذاتها ، والتي

أحدثت اضطرابات عميقة في الصناعة المصرفية . كانت الظروف المحلية عاملاً محورياً ، لأن قيود التفريع (إنشاء فروع) تركت البنوك غير متنوعة أو منتشرة جغرافياً . على الجانب الآخر ، التهاقت على سحب الودائع من البنوك لا يمثل فيه التوقف عن السداد أكثر من 5 في المائة من الحالات . أيضاً خسائر S&Ls كانت بسبب سوء التنظيم اللانحي أكثر منه قابلية للإيداء المصرفي . الآن ، بعد التخلص من اللوائح المربكة ، وأصبحت الصناعة المصرفية في U.S. طبيعية إلى حد كبير ، البنوك الآن بدون هزات أو اضطرابات مدوية ، منذ تفكيك اللوائح المقيدة يوجد افتراض بأن مخاطر الإخفاق تنتشر عداها سريعاً من بنك إلى آخر . ومع ذلك ، قد ألفت دراسة حديثة ظلالاً من الشك على أهمية هذه الظاهرة .

هل يساعد التدخل الحكومي ؟ حتى مع افتراض أن البنوك بصفة خاصة عرضة بطبيعتها للمشكلات ، هل التدخل الحكومي يجعل الأنظمة المصرفية أكثر أمناً ؟ تفترض دراسة حديثة للبنك الدولي ؛ أنها لا تؤدي إلى ذلك . استناداً إلى بيانات حول التنظيم اللانحي الحكومي للمصارف في أكثر من مائة بلد ، وجد الباحثون أن متطلبات رأس المال الصارمة ، وكثافة الإشراف لم تكن مرتبطة باستقرار أكبر . ولكن ، القيود على أنشطة البنك والعقبات أمام دخول الأجانب ، وتأمين الإيداعات ، كانت مرتبطة بعدم استقرار أكبر . تمثلت الإجراءات التي كانت مرتبطة إيجابياً بالاستقرار في تسهيل الرقابة على السوق ، مثل متطلبات الشفافية من خلال المكاشفة ، وتحسين السيطرة على البنوك .

تكاليف التدخل الحكومي . على الرغم من أن اللوائح التنظيمية الصارمة قد لا تقدم لنا الكثير ، إلا أنها ليست بدون مقابل . بالإضافة إلى تكاليف الإدارة التي تتحملها الحكومات ، فإن اللوائح تفرض تكاليف على

البنوك أيضاً . تقدر إحدى الدراسات أن تطبيق لوائح Basel2 سوف تكلف كل بنك حوالي 75 مليون دولار ، مع ما تحدثه من تأثيرات على ما يقرب من 30.000 بنك حول العالم ، وهذا يجعل إجمالي التكاليف حوالي 2.25 تريليون دولار . مهما كانت دقة هذه التقديرات ، فإنه من الواضح أن تكاليف Basel2 ، سوف تكون لافتة .

ولكن ليس العيب يقع فقط على النواحي المالية المباشرة . لأن اللوائح التنظيمية تتراكم فوق بعضها الواحدة بعد الأخرى ، يصبح من الصعب على المصرفيين أن يسيروا أعمالهم ويقوموا بمخاطرهم . الأضرار التي تلحق بالاقتصاد أقل مما يمكن أن تكون ، لأن النظام المالي يمكن أن يجد طرقاً للالتفاف حول اللوائح المدمرة . كما قد رأينا . يمكن أن تظهر مؤسسات مالية أخرى تقوم ، بدلاً من البنوك ، بوظيفة الإقراض التقليدية ، ويمكن أن يحل محلها الأسواق أو المؤسسات الأخرى . أسواق المال ، شركات التمويل ، صناديق الاستثمارية ، ظهرت جميعها نتيجة اللوائح التنظيمية التي فرضت على البنوك – والتي تؤدي الكثير من نفس الخدمات المصرفية . ومع ذلك ، هذه المؤسسات تؤدي المهمة التي تستطيع البنوك تأديتها بتكلفة أعلى . لذلك التمويل أكثر تكلفة وأقل إتاحة مما يمكن أن يكون بدون لوائح ضاغطة .

ربما ، بدلاً من الاستمرار في سباق التسليح اللانحي ، تعود إلى الأسواق لكي تضبط نفسها بنفسها ، ذلك أفضل كثيراً .

التلخيص

- يمكن تبرير التدخل الحكومي في الأعمال المصرفية بسبب فشل السوق فيما يطلق عليه عوامل التأثير السلبي الخارجية . قد يتخذ المصرفون أسلوب المخاطرة الذي قد يبدو معقولاً من وجهة نظرهم،

ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر المجتمع . إن المشكلات المعقدة التي تقف وراء التهافت على سحب الإيداعات والذعر المصرفي ، تتضمن نوعاً من عوامل التأثير السلبي الخارجية ، ربما لا يكون للنظام المصرفي مسئولاً عنها .

- التنظيم اللاتحي الذي يحمي المودعين ويحد من المخاطرة يطلق عليه تنظيم عقلائي .
- تراقب بنوك U.S. بالعديد من اللوائح على المستوى القومي وعلى مستوى الولاية (رقابة ازدواجية) . يساعد هذا على المنافسة بين واضعي اللوائح – سباق سلاح اللوائح .
- التنظيم اللاتحي العقلائي للبنوك خارج الحدود ومتعددة الجنسيات تمثل مشكلة خاصة ، لأن نطاق السلطة التشريعية غير واضح . قد أصدرت لجنة Baseel مجموعة من المعايير لتوضيح الموقف .
- تزود البنوك المودعين والمقترضين بالسيولة . في حالة التهافت على سحب الودائع والذعر المصرفي ، لا تستطيع البنوك الاستجابة إلى مطالب السيولة .
- تتضمن العوامل التي تدفع المودعين إلى التهافت على سحب وداائعهم، الخوف من عدم قدرة البنك على السداد ، وأن مسحوبات الآخرين قد لا تبقى لهم شيئاً .
- أزمات السيولة تتحول بسرعة إلى وباء ؛ تنتشر من مؤسسة إلى أخرى .
- تحدث أزمات السيولة نتيجة أزمات مالية عامة – ضغوط منافسة تؤدي إلى زيادة اتخاذ المخاطرة ، وزيادة احتمال التهافت لسحب الودائع .

- التفتيت في الهيكل المصرفي والاعتماد المتبادل يزيد من عدم استقرار النظام .
- تنتظم البنوك في جمعيات غرف المقاصة لتتاول حالات التهاقت على سحب الودائع والذعر المصرفي . خلقت الجمعيات السيولة عن طريق إصدار شهادات قروض ، وعند الضرورة توقف مؤقتاً تحويل الإيداعات إلى نقدية .
- أجريت محاولات الضمانات الشخصية للإيداعات المصرفية بأشكال متعددة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ؛ وقد كانت النتائج عامة ضعيفة : إنها تفتقر إلى المصداقية ، لا تضمن السيولة ، وتعاني من المجازفة الأخلاقية .
- عملية مقرض الملجأ الأخير يجب أن تلبى المبادئ التالية : الإقراض فقط مقابل الضمان العيني الجيد ، الإقراض مقابل كل الضمانات ، الإقراض مقابل أسعار جزاءات ، إجعل سياسة الإقراض هذه معلنة .
- نشأ Fed باعتباره مقرض الملجأ الأخير ، ولكن تصميمه كان معيباً ، وفشلت تجربته الأولى الخطيرة في أثناء " الكساد الكبير " . حينئذ أعيد تنظيم هيكل Fed ، ويؤدي وظائفه الآن بنجاح .
- قدم تأمين الإيداعات في عام 1934 لحماية نظام البنوك الصغيرة في U.S. ، رغم الشكوك الخطيرة حول مشكلات المجازفة الأخلاقية . أصبحت هذه الشكوك حقائق واقعة في عقد الثمانينيات (1980) والتسعينيات (1990) .
- تؤمّن FDIC الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات الادخارية (من خلال BIF) والإيداعات لدى S&Ls (من خلال SAIF) .

- تستطيع FDIC أن تحل مشكلة إخفاق أحد البنوك من خلال سداد الإيداعات المؤمنة أو البحث عن بنك مشترى كفاء . تختلف الطرق باختلاف التكاليف التي تتحملها FDIC ، وإجمالي عدد المودعين والدائنين الآخرين للبنك الذين يحتمل تعرضهم إلى خسائر .
- تحاول FDIC أن تكون صارمة أمام التهاافت على سحب الودائع من Conti تطبيقاً لمبدأ " أكبر من أن يفشل " .
- دخلت مؤسسات S&Ls في حالة اضطراب مالي بسبب تعرضها إلى مخاطر سعر الفائدة ، وضاعف تفكيك اللوائح من المشكلة .
- الاستجابة إلى مشكلة تأمين الإيداعات في U.S. كانت في اتجاهين : إصلاح النظام المصرفي لتخفيض عدم استقراره في طبيعة بنائه ، وتغيير حوافز البنك لتحسين الرقابة على المجازفات الأخلاقية .
- معايير رأس المال العالمية (BIS) تضع متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للبنوك استناداً إلى مخاطر انتمان الأصول لكل بنك ، والتزاماته خارج كشوف الميزانية . يضاف إلى ذلك ، في U.S. متطلبات الرافعة المالية .
- قد خلقت معايير رأس المال مجموعة حوافز جديدة كاملة . للاستجابة ، قد غيرت البنوك الطريقة التي تؤدي بها الأعمال . لقد وجدوا طرقاً تلبي متطلبات اللوائح وفي نفس الوقت غير مكلفة ، أو أكثر ربحية بالنسبة لهم .
- ولأن البنوك لها كل هذه الأهمية ، فإن هذه التغييرات قد أثرت على هيكل النظام المالي ككل . من خلال الإقراض المباشر ودخول المؤسسات الوسيطة طرفاً مؤثراً دعمته البنوك نتيجة فقد الإيداعات ، وقد أصبحت أنواع بديلة للإقراض غير المباشر متاحة في سوق

المال ، فقد أعاد النظام المالي بناء نفسه لتخفيض عبء التنظيم اللانحي .

- توجد مقترحات بمعايير جديدة للتخلص من الشغرات ، ولكن يبدو أن هذه معركة لا يمكن أن يكسبها واضعو اللوائح التنظيمية . الانضباط الذاتي للسوق هو الحل .

أسئلة للمناقشة

- 1 - اشرح الفرق بين الطرق الداخلية والطرق الخارجية لإدارة السيولة والمخاطر . كيف يؤثر الاختيار ما بين الطرق الداخلية والخارجية على استقرار النظام ؟
- 2 - قارن بين الطرق الحكومية لحماية البنوك ضد أزمات السيولة . ما هي الجدارة والحدود في الطرق المختلفة ؟
- 3 - قارن الضمانات الفيدرالية لخطط المعاشات ذات الفوائد المحددة مع تأمين الودائع الفيدرالي . ما وجه التشابه في ضوء الوظيفة التي تؤديها ، والمشكلات المعرضة لها ؟ ما هي الاختلافات ؟
- 4 - بأي الطرق يمكن اعتبار الصناديق التبادلية في سوق المال وشركات التمويل مثل البنوك ؟ بأي الطرق يمكن أن تختلف ؟ كيف استطاعت أن تتنافس بنجاح مع البنوك ؟
- 5 - كشف الميزانية التالي خاص ببنك Adams National .

الإيداعات (بالمليون دولار)	1	الأصول (بليون دولار)
300 مؤمنة		
400 غير مؤمنة		
400 خصوم غير ايداعية		

امتيازات البنك تساوي 50 مليون دولار .

هل تسديد الإيداعات المؤمنة أو الشراء عن طريق بنك كفاء أقل تكلفة عند تدخل FDIC ؟

6 – التعاملات فيما بين المؤسسات المالية الوسيطة يزيد الكفاءة ، ولكنها تقلل الاستقرار . ناقش ، مع إعطاء أمثلة بقدر ما تستطيع .

7 – بأي الطرق يمكن اعتبار التدخل الحكومي خفض استقرار النظام المالي في U.S. ؟

8 – تفكيك اللوائح التنظيمية كان السبب وراء أزمة تأمين الإيداعات . إعادة تنظيم اللوائح هو الحل . ناقش .

9 – كشف الميزانية التالي تخص بنك Mountain National

(القيمة بالمليون دولار)

100	إيداعات شيكية	10	النقدية
250	إيداعات وقتية	200	القروض
50	أموال Fed مشتراه	190	الأوراق المالية
20	حقوق الملكية	20	أموال Fed المباعة

(أ) مطلب الرافعة المالية من البنك 4 في المائة . هل تلبى الميزانية المطلب ؟

ب – توجد خسائر 40 مليون دولار على قروض البنك . من يتحمل هذه الخسائر (افترض أن كل إيداعات البنك مؤمنة ، وأنه قد تم تصفية البنك على أن تسدد FDIC الودائع المؤمنة) .

10 – فيما يلي أصول بنك " القومي الثالث " .

(القيمة بالمليون دولار)

200	نقدية
100	ايداعات ايرو دولار
300	أ . مالية حكومية
200	قروض برهونات
600	القروض

يضمن البنك أيضاً 500 مليون دولار قد باعها مشاركة في قرض إلى بنوك أخرى . أحسب متطلبات رأس المال (متطلبات قائمة على المخاطر والرافعة المالية) .

11 – أهمية البنوك في الإقراض (مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ، والأسواق المالية) أخذة في التدهور المتواصل في U.S. في العقود الأخيرة .

(أ) لتعديل هذا الاتجاه ، اقترح البعض تمديد اللوائح المطبقة الآن على البنوك إلى المؤسسات المالية الأخرى . ما مبررات مثل هذا التحرك؟ ما التداعيات المحتملة بالنسبة للبنوك ؟ وبالنسبة للاقتصاد ككل ؟

(ب) ماذا تعتقد أن تكون أسباب تدهور أهمية البنوك ؟ ما المعالجات التي تقترحها ؟

12 – لنفرض أنه لكي تمنع الحكومة الانهيار المفاجئ لسوق الأسهم ، الذي يعتبر تهديداً لمدخرات اعتزال العمال الأمريكيان ، فقد أنشأت الشركة الفيدرالية لتأمين الأسهم FSIC لضمان قيمة الأسهم . ما المشكلات التي تتوقعها ؟ .

- Alfriend, MaF. "In C. "International Risk-Based Capital Standard: History and Explanation." *Federal Reserve Bank of Richmond Economic Review*, November-December 1988, 28-34.
- Barth, J. R., et al. "Bank Regulation and Supervision: What Works Best?" World Bank, May 2001.
- Bordo, Michael D. "The Lender of Last Resort: Alternative Views and Historical Evidence." *Federal Reserve Bank of Richmond Economic Review*, January-February 1990, 18-29.
- Bovenzi, John E., and Arthur J. Murton. "Resolution Costs of Bank Failures." *FDIC Banking Review*, fall 1988, 1-13.
- Calomiris, Charles W. "Regulation, Industrial Structure, and Instability in U. S. Banking: An Historical Perspective." In *Structural Change in Banking*. Edited by M. Klausner and L. J. White. Homewood, IL: Business One Irwin, 1992.
- Carey, M., et al. "Does Corporate Lending by Banks and Finance Companies Differ? Evidence on Specialization in Private Debt Contracting." *Journal of Finance* 53, no. 3 (June 1998), 845-878.
- Congressional Budget Office. *Reforming Federal Deposit Insurance*. Washington, DC: Government Printing Office, 1990.
- DeFerrari, L. M., and D. E. Palmer. "Supervision of Large Complex Banking Organizations." *Federal Reserve Bulletin*, February 2001, 47-57.
- Dwyer, Gerald P., Jr., and R. Alton Gilbert. "Bank Runs and Private Remedies." *Economic Review of the Federal Reserve Bank of St. Louis*, May-June 1989, 43-61. *The Economist*, June 30, 2001.
- Friedman, Milton, and Anna Jacobson Schwartz. *A Monetary History of the United States 1867-1960*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.
- Golembe, Carter H. "The Deposit Insurance Legislation of 1933: An Examination of Its Antecedents and Its Purposes." *Political Science Quarterly* 76, no. 2 (June 1960), 181-200.
- Kaufman, G. G. "Does Bank Regulation Retard or Contribute to Systemic Risk?" Stanford Law School, December 2000.
- Keeton, William R. "Small and Large Bank Views of Deposit Insurance: Today vs the 1930s." *Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review*, September-October 1990, 23-35.
- Mayer, Martin. *The Greatest-Ever Bank Robbery: The Collapse of the Saving and Loan Industry*. New York: Scribner's, 1990.
- Mishkin, F. S. (ROOO). "Prudential Supervision: Why Is It Important and What Are the Issues?" National Bureau of Economic Research, September 2000. --
- Parthemos, James. "The Federal Reserve Act of 1913 in the Stream of U. S. Monetary History." *Economic Review of the Federal Reserve Bank of Richmond*, July-August 1988, 19-28.
- Rosen, R. "Do Regulators Race for the Bottom or for the Quiet Life? The Relationship Between Regulators and the Regulated in Banking." Kelley School of Business, Indiana University, January, 2001.
- Sylla, Richard. "The United States 1863-1913." In *Banking and Economic Development*. Edited by R. Cameron. New York: Oxford University Press, 1977.
- Tallman, Ellis. "Some Unanswered Questions About Bank Panics." *Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review*, November-December 1988, 2-21.
- Utzer, A. P., *The Early History of Deposit Banking in Mediterranean Europe*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1943.
- White, E. N. *The Regulation and Reform of the American Banking System, 1900-1929*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.
- White, Lawrence I. *The S&L Debacle: Public Policy Lessons for Bank and Thrift Regulation*. New York: Oxford University Press, 1991.